وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة بعنوان

تحديات الافصاح المحاسبي الالكتروني و المحاسبة الالكترونية في الجزائر
دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء و الغاز في المدية

من إعداد الطالبين :
- حمزة بطاش
- كنزة حمزة

تحت إشراف الأستاذ:
- بوشنافة الميسوم

أعضاء لجنة المناقشة:

غزازي عماد	رئيسًا
بوشنافة الميسوم	مشرفًا ومقرّرًا
بولصنام محمد	ممتحنًا ومناقشًا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

إهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة سيد البشرية محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من أوصانا على رضاها إلى من أعاننا دعاؤها وقوانا صبرها وأنجحتنا تضحيتها،

إلى من يوجد مفتاح الجنة تحت رجليها إلى أحلى أم في الوجود "ماما".

إلى الرجل الذي من تجربته يعينني وبحكته يرشدني وبالعزيمة يقويني وبالصبر

نصحني وبابنتي يسميني "بابا".

إلى من تعجز الكلمات وتقف حائرة أمام فضله إلى سر حياتي ورفيق دربي زوجي

الغالي "سيدعلي"

إلى من تلألأت عينايا كلما ذكرتها النجمة التي أنار في ضياؤها إلى التي أحمد الله عليها

ابنتي الغالية "عائشة ملاك".

إلى الذين قاسموا أفراحي وأحزاني إخوتي وأخواتي كل باسمه.

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

إلى كل من هم في قلبي ولم يكتبهم قلمي

إلى من يتصفح الآن المذكرة

كنزة حمزة

إهداء

إلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والوفاء، إلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل اعتزاز وافتخار، أرجوا من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارًا قد حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

والدي العزيز

إلى رفقاء دربي أصحاب القلوب الطيبة، والنوايا الصادقة، الذين كان معهم سير الحياة خطوة بخطوة ولا يزالون حتى الآن.

إخواني وأخواتي الأعزاء

حمزة بطاش

كلمة شكر

نشكر الله عزّ وجل على مده لنا بالقوة اللازمة لإنجاز هذا العمل كما نتقدم بالشكر الجزيل

والامتنان إلى الأستاذ الفاضل "بوشنافة الميسوم"

على قبوله الإشراف على هذا البحث وعلى ما تكرم علينا ومن سعة صدر ونصح وإرشاد.

ونشكر أيضا لجنة المناقشة على قراءة هذه المذكرة.

وأشكر أيضًا كل من ساند وساعد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

المستخلص:

تشكل المحاسبة نظامًا متكاملا للمعلومات في جميع الوحدات الاقتصادية وهي منفتحة على جميع الأنظمة داخل تلك الوحدات تؤثر فيها وتتأثر بها، مما أدى إلى أهمية وجود نظام معلوماتي محاسبي يضمن للمؤسسات تلبية حاجاتها من معلومات مالية بكفاءة وفعالية مطلوبة، وهذا سواء أكان مجرد نظام محاسبي يدوي أو كان نظام محاسبي شامل ومعقد يعتمد على استخدام القدرات الهائلة لحاسبات الإلكترونية.

حيث أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظم المعلومات المحاسبية من خلال التقنيات المتطورة التي تحظى بها هذه التكنولوجيا خاصة في مجال الإفصاح المحاسبي الإلكتروني باعتبارها الوسيلة الفعالة في توصيل ونقل المعلومات سرعة عالية ودقة وأقل جهد للمستفيدين منها وذلك بغية اتخاذ القرارات المناسبة.

حيث ومن خلال قيامنا بدراسة تطبيقية تمثلت في عمل مقابلات شخصية على مصلحة المالية والمحاسبة في مؤسسة سونلغاز (فرع المدية)، وبتحليل الإجابات واختبار الفرضيات توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة أهمها في: أن استخدام نظام والمعلومات الإلكتروني في العمل المحاسبي وبالأخص الإفصاح الإلكتروني، يعمل على خلق قيمة مضافة وإثراء المعلومات المطبقة إلكترونيًا بجعلها أكثر قابلية للفهم، تقدم ثقة أكبر لمستخدميها، وأخيرًا يقلص الكثير في مدة إنتاجها.

وبهذا فقد تم تقديم توصيات ارتبطت بضرورة استعمال نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المؤسسات والعمل على نشر المعلومات المفصح عنها إلكترونيا.

الكلمات المفتاح: المحاسبة، نظام المعلومات المحاسبي، نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، الإفصاح المحاسبي، الإفصاح الإلكتروني.

Key words : Accounting, Accounting information system, Electronic Accounting information Systems ; Accounting Disclosure, Electronic Disclosure.

الفهرس

شكر وإهداء	
إهداء	
مستخلص	
الفهرس	I
قائمة الأشكال والجداول	III
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة	02
المبحث الأول: ماهية المحاسبة	03
المطلب الأول: مفهوم المحاسبة	03
المطلب الثاني: فروض المحاسبة ومبادئها	05
المطلب الثالث: وظائف المحاسبة وأهميتها وأهدافها	08
المبحث الثاني: ماهية نظم المعلومات المحاسبية	10
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات	10
المطلب الثاني: خطوات ومراحل تصميم نظام المعلومات المحاسبية	11
المطلب الثالث: طرق تصميم نظام المعلومات المحاسبي	15
المبحث الثالث: ماهية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	21
المطلب الأول: مفهوم نظم المحاسبة الإلكترونية وخصائصه	21
المطلب الثاني: أقسام نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني	25
المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبة الإلكتروني	27
الفصل الثاني: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي الإلكتروني	31
المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	32
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي	32
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي	33
المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي وخصائصه	35
المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني	36
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح الإلكتروني	36

المطلب الثاني: مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني 38
المطلب الثالث: مقومات الإفصاح الإلكتروني وخصائصه 39
المطلب الرابع: تحديات الإفصاح الإلكتروني 40
المبحث الثالث: لغة الإفصاح المالي الإلكتروني XBRL 42
المطلب الأول: مفهوم XBRL 43
المطلب الثاني: أهمية XBRL في دعم الإفصاح المحاسبي 44
المطلب الثالث: العلاقة بين معايير التقارير المالية IFRS وتقنية XBRL 45
الفصل الثالث: دراسة حالة "مؤسسة سونلغاز" 49
المبحث الأول: الإطار النظري لمؤسسة سنونلغاز 49
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة سونلغاز 49
المطلب الثاني: التعريف بمديرية سونلغاز المدية 52
المطلب الثالث: تحليل الهيكل التنظيمي للمديرية 53
المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية الإلكترونية للبيانات (المدخلات) 57
المطلب الأول: المعالجة المحاسبية الإلكترونية للرواتب والموظفين 57
المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية الإلكترونية للتثبيتات غير الجارية 57
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية الإلكترونية للتثبيتات الجارية "المخزونات" 58
المبحث الثالث: القوائم المالية المفصح عنها من طرف شركة الكهرباء والغاز 59
المطلب الأول: الإفصاح عن طريق الميزانية 60
المطلب الثاني: الإفصاح بواسطة قائمة الدخل "جدول التدفقات النقدية" 61
خاتمة عامة 64
قائمة المراجع
الملاحق

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	معالجة البيانات وعرضها على الكشوفات المالية	
2	الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي	
3	العلاقة بين معايير التقارير المالية IFRS وتقنية XBRL	

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مراحل تطوير نظام المعلومات المحاسبي	
2	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للمدية	

مقدمة

مقدمة عامة:

إن التغيرات السريعة في البيئة المحيطة بنا، قد فرضتها التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية وغيرها، حيث أدت ثورة المعلومات وما تبعها، من انتشار الحواسيب والاستخدام الواسع لشبكة الإنترنت، إلى تقيص حجم العالم وجعله أكثر قربًا عن أي وقت مضى بحيث تنعكس آثار الأحداث بأي دولة فيه بشكل مباشر أو غير مباشر على معظم دول العالم مما جعلها تواجه العديد من التحديات.

وبما أن النظام المحاسبي هو نظام معلوماتي مدخلاته الأحداث الاقتصادية (المالية منها وغير المالية) والناجمة عن ممارسة المؤسسة لأنشطتها، حيث يتم معالجتها وفقًا لمجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية التي تسير عليها إدارة المحاسبة في المؤسسة والتي عادة ما تكون منسجمة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا GAAP والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS إضافة إلى مراعاة مجموعة من اللوائح والقوانين التي تعمل المؤسسة في إطارها، اما مخرجاتها فهي مجموعة التقارير والقوائم المالية التي تعبر عن وضع المؤسسة حيث تفصح هذه المخرجات وتبر عن كفاءتها المالية وقدرتها على تحقيق الأرباح، وتعتبر هذه التقارير والقوائم المالية بمثابة الشكل الإعلامي للمؤسسة لأنها تنشر معلومات وبيانات محاسبية ومالية تهم ذوي العلاقة، وهي بمثابة صلة وصل بين المؤسسة وبين المهتمين بها وبسبب اختلاف طرق العرض ودرجة الإفصاح في القوائم المالية، فغن قدرة المستفيد منها تتبدل ومن ثم تؤثر على شكل القرار المتخذ بناءًا عليها.

ولكي يجب الإفصاح عن هذه المعلومات بشكل سريع ومتوفر لجميع مستخدميها بما يحقق الاستفادة المثلى منها، وجب نشر تقارير مالية إلكترونية الأمر الذي أدى إلى وجود فوضى في النشر الإلكتروني لعدم وجود طريقة معيارية وقياسية لإعدادها ونشرها إلكترونيًا، وبالتالي عدم تحقيق الاستفادة المرجوة من هذه المعلومات، فظهرت الحاجة إلى تسخير أدوات تقنية لمواكبة العصرنة والانفتاح الاقتصادي من طرف المحاسبة التي أصبحت توظف تقنيات المعلوماتية والاتصال في الإفصاح المحاسبي، فظهرت في العقد الأخير تقنية جديدة سميت بلغة التقارير الموسعة XBRL والتي ساعدت في نشر المعلومة بالكمية والسرعة المطلوبة وبأقل تكلفة ممكنة.

وبناءًا على ما سبق تتضح معالم إشكالية بحثنا هذا والتي يمكن صياغتها على النحول التالي:

فيما تكمن تحديات الإفصاح المحاسبي والمحاسبة الإلكترونية في المؤسسة الاقتصادية؟

وانطلاقا من الإشكالية يتم طرح التساؤلات التالية:

- ما هي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟ وما هي خصائصها؟
- ما هو الإفصاح المحاسبي والإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني؟

- هل مؤسسة سونلغاز تلتزم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والمحاسبة الإلكترونية؟

الفرضيات:

- نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية مجموعة من الأجزاء المتكافئة والمترابطة التي جمعت ونظمت لمعالجة البيانات إلكترونيًا.

- الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية هو أحد أساليب الإفصاح المحاسبي لكونه يعتمد على تقنيات الاتصال الحديثة في إيصال نتائج شركة ما إلى الجهات ذات العلاقة.

- لغة التقارير الموسعة XBRL هي نتيجة إلكترونية محسنة للقوائم المالية التي قد يكون أساسها ورقي، لذلك فإن التقارير والقوائم المالية بهذه الصفة يساعد على الحصول على المعلومة من طرف المستخدمين في أقل وقت ممكن.

- كل مؤسسة اقتصادية تفصح عن المعلومات للمستخدمين والمساهمين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة الوصول إلى نتيجة مفادها أن استخدام نظام المعلومات الإلكتروني في العمل المحاسبي وبالأخص الإفصاح الإلكتروني مع تحدي ذلك كلما لزم الأمر، يعمل على خلق قيمة مضافة لأثر المعلومات المنشورة إلكترونيًا سواء من ناحية توفرها الكافي لاحتياجات مستخدميها أو من ناحية سرعة توفرها وبالأخص من جهة السيطرة على تكاليف نشرها، وبالتالي خلق معلومات تقنية بذكاء تقني بدلا من معلومات بكميات كبيرة.

أهداف الدراسة:

مما سبق ذكره يهدف البحث إلى النقاط التالية:

- التطرق إلى ماهية نظم المعلومات المحاسبية.
- توضيح مفهوم الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية.
- تحديد تحديات الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية.
- إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، وتماشيًا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث في الجانب النظري تم استخدام المنهج الوصفي وذلك تماشيًا لطبيعة الفصلين أما المنهج التحليلي فاستخدم في الفصل التطبيقي أي في الدراسة التحليلية للقوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص "محاسبة".
- يعتبر هذا النوع من أحد أهم المواضيع الحديثة.
- رغم أهمية الموضوع إلى أنه لا يوجد بحوث ومذكرات تناولته، أي الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية.

الدراسات السابقة:

من أبرز الدراسات التي تناولت موضوع تحديات الإفصاح المحاسبي والمحاسبة لإلكترونية نجد:

- سفير محمد: الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، دراسة حالة الجزائر، عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة يحيى فارس بالمدية، ركز الباحث في هذه الدراسة على إشكالية تتعلق بدرجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية بمتطلبات المعايير الدولية المحاسبية واحتياجات مختلف المستخدمين، مع التعرض لتطور الفكر المحاسبي وكذا كيفية عرض القوائم المالية وفق للمعايير المحاسبية الدولية، والجهود المبذولة من طرف الجزائر في هذا المجال.

- سامية منصور: "الإفصاح وتقييم الأداء المالي للقوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي على ضوء معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS، دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية TRANCANAL/EST وحدة ورقلة للفترة ما بين 2009-2010"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة ورقلة 2010-2011 حيث هدفت هذه الدراسة إلى توجيه الأنظار إلى أهمية الإفصاح المحاسبي في التقييم المالي، وإظهار أهم نقائص المخطط المحاسبي الوطني وهو السبب الذي دفع بالجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي وانعكاسه على وضعية المعلومات المالية التي توفرها البيانات المحاسبية من خلال تحليلها وتوصلت إلى أن معايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي تساعد على تقديم قوائم مالية ذات معلومات شفافة وقابلة للمقارنة، وأن الأهداف التي تسعى القوائم المالية لتحقيقها تنشأ أساسًا من احتياجات الجهة الخارجية التي تقوم باستخدامها وأن القوائم المالية تعتبر أهم وسيلة للإفصاح عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

- إبراهيم بن تغري: دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة المعلومات المالية، دراسة حالة مؤسسة الهندسة الريفية –فرع المدية- عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في قسم العلوم التجارية تخصص علوم مالية، جامعة المدية، ركز الباحث في هذه الدراسة

على إشكالية دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة المعلومات المالية، ومن أهداف هذه الدراسة إبراز أهمية نظم المعلومات المحاسبية في العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

واختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة في كون كل الدراسات تطرقت إلى الإفصاح التقليدي على عكس دراستنا تم التطرق فيها إلى الإفصاح الإلكتروني والمحاسبة الإلكترونية والعراقيل التي تواجهها.

هيكل البحث:-

اعتمادا على ما سبق وحتى يتم التطرق إلى هذا البحث بشكل مفصل قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول فصلين منها يتعلق بالدراسة النظرية والفصل الثالث عبارة عن دراسة حالة لمؤسسة اقتصادية (مؤسسة سونلغاز)، تتقدمهم مقدمة عامة عرض شامل لجوانب الدراسة

الفصل الأول الذي خصص لمفاهيم عامة حول المحاسبة الإلكترونية، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث كل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب. في المبحث الأول: عبارة عن الإطار النظري للمحاسبة، يتضمن التمهيد بتقديم تعريف للمحاسبة وأسباب تطورها وكذا فروضها ومبادئها بالإضافة إلى وظائف المحاسبة وأهميتها وأهدافها. أما المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبية يتضمن كل من مفهوم نظام المعلومات وكذا خطوات ومراحل تصميم نظام المعلومات المحاسبي بالإضافة إلى طرق تصميم هذا النظام. وأخيرا المبحث الثالث: خصص لدراسة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالتطرق إلى مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وكذا أقسامها وأهدافها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي الإلكتروني وتحدياته: قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي عرض مفهوم، أنواع، خصائص ومقومات الإفصاح المحاسبي. بعدها تم التطرق إلى المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بحيث تضمن مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومراحل تطوره ومقاومة الإفصاح الإلكتروني وخصائصه. أما المبحث الثالث: فقد خصص للغة الإفصاح المالي الإلكتروني XBRL بحيث تم التطرق إلى مفهوم XBRL لغة التقارير الموسعة، أهمية XBRL في دعم الإفصاح المحاسبي والعلاقة بين XBRL وIFRS.

الفصل الثالث: خصص هذا الفصل للدراسة الميدانية لمؤسسة سونلغاز حيث قسم إلى: المبحث الأول: تم تقديم فيخ مؤسسة سونلغاز وهيكلها التنظيمي، أما المبحث الثاني فقد تمت المعالجة المحاسبية الإلكترونية للبيانات "المدخلات" المتمثلة في رواتب الموظفين، التثبيتات غير الجارية والتثبيتات الجارية "المخزونات". بالنسبة للمبحث الثالث: القوائم المالية المفصح عنها من طرف شركة توزيع الكهرباء والغاز.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمحاسبة الإلكترونية

تمهيد

لقد أصبحت المعلومات عنصرًا هامًا تلعب دورها في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة لذلك اتجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلوماتية من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة، وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، وذلك بالانطلاق من تعريف المحاسبة وبيان فروضها ومبادئها، وكذا وظائف المحاسبة وأهميتها، ثم نتحدث عن نظم المعلومات المحاسبية، ونظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

المبحث الأول: ماهية المحاسبة

من خلال هذا المبحث نحاول التطرق إلى تعريف المحاسبة في المطلب الأول والفروض والمبادئ المحاسبية في المطلب الثاني، ووظائف المحاسبة المالية وأهدافها وأهميتها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة

سنتطرق في هذا المطلب إلى الأسباب التي دفعت إلى تطوير علم المحاسبة وتعريف المحاسبة من خلال عدة وجهات النظر.

الفرع الأول: أسباب تطور المحاسبة

هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات التي أدت إلى تطور المحاسبة من شكلها البسيط التقليدي إلى شكلها الحديث ومن بين هذه العوامل ما يلي[1]:

- ازدياد وحجم المشروعات الاقتصادية بغية الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وتخصص اليد العاملة الأمر الذي فصل أماكن الإدارة عن أماكن الإنتاج مما دعا إلى ضرورة تقديم بيانات أكثر تفصيلاً لإدارة هذه المشروعات.

- ازدياد الهوة بين الإدارة العليا وبين مستويات الإدارة الأخرى نتيجة لتوسع المشروعات وتكوين وحدات اقتصادية كبيرة من جهة ونتيجة إنشاء الفروع في المدن المختلفة وظهور المنشآت ذات الأقسام المتعددة من جهة أخرى، مما دعا إلى التفكير في إيجاد وسائل محاسبية تساعد الإدارة في الرقابة على عناصر التكلفة، والإيرادات واتخاذ القرارات لدى المستويات الإدارية الوسطى والدنيا وهذا أدى إلى نشوء ما يسمى بمحاسبة المسؤولية.

- ازدياد حدة المنافسة بين المشروعات الاقتصادية مما استدعى الرقابة على عناصر التكلفة بغية تخفيضها إلى أقصى حد ممكن وبالتالي تخفيض أسعار البيع والسيطرة على الأسواق ولقد أدى ذلك إلى الاهتمام بمحاسبة التكاليف الفعلية والمعيارية على حد سواء.

- ازدياد حاجة الإدارة إلى اتخاذ القرارات بسرعة ودقة دون الانتظار حتى ظهور نتائج التكاليف الفعلية التاريخية، وتقديمها بعد فوات الأوان، أعطى دفعًا كبيرًا لظهور محاسبة التكاليف المعيارية.

- أخذت الأساليب المحاسبية تتطور مع تطور علم الإدارة والإحصاء.

[1] رميدي عبد الوهاب، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الطبعة الأولى، ص 14

الفرع الثاني: تعريف المحاسبة

للمحاسبة عدة تعاريف توضح ما المقصود بمفهوم المحاسبة وسنحاول أن نورد بعض التعاريف التي توضح مفهوم المحاسبة الذي أورده بعض الكتاب والباحثين في مجال المحاسبة، وكذلك بعض التعاريف الصادرة عن بعض الجمعيات والمعاهد المتخصصة في المحاسبة.

التعريف الأول:

ويمكن تعريف المحاسبة على أنها أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بالإدارة المالية للنشاط الاقتصادي والرقابة عليه، في المؤسسات الاقتصادية، على اختلاف أنواعها، وكذلك في مجالات النشاط الإنساني الأخرى.

وتنحصر الوظيفة الأساسية للمحاسبة في تسجيل العمليات المالية في صورة نقدية، والتي تحصل بين المؤسسة والغير، أو تلك التي تحصل داخل المؤسسة نفسها (بالدفاتر والسجلات، ثم تبويب تلك العمليات وتلخيصها، بهدف إعداد التقارير الدورية وغير الدورية، عن نتائج النشاط لتقديمها إلى الإدارة العليا أو غيرها من المستويات الإدارية –سواء في داخل المؤسسة أو خارجها- لمساعدتها على إدارة النشاط في المستقبل، واتخاذ العديد من القرارات الخاصة بتوجيه الموارد نحو استخدامات المطلوبة لها[1].

التعريف الثاني:

عرّف المعهد الأمريكي المحاسبة بأنها: <<عملية تسجيل وتصنيف (تبويب) وتلخيص العمليات التجارية ذات الأثر المالي، إضافة لاستخلاص النتائج المالية وتفسير هذه النتائج وتحليلها>>[2].

التعريف الثالث:

<<المحاسبة هي مجموعة من الإجراءات والطرق الفنية الموجهة لمتابعة نشاط المؤسسة، ومدى تأثيره على هيكلة أموالها أو ذمتها المالية خلال مدة معينة هي عمومها السنة المالية>>[3]

التعريف الرابع:

<<المحاسبة هي مجموعة من المبادئ والقواعد المتعارف عليها التي تستعمل في تسجيل وتبويب عمليات الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية وكذلك المركز المالي في نهاية تلك الفترة>>[4].

---

[1] وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة الجزء الأول، من المنشورات العربية المفتوحة في الدنمارك، ص 17

[2] رضوان محمد العناني، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2000، ص 13

[3] أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999، ص 13

[4] خالد صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، سنة 2003، ص 09

التعريف الخامس:

يعرف النظام المحاسبي المالي، المحاسبة على أنها: <<نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدة عددية، وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية>>[1].

التعريف السادس:

فالمحاسبة علم يشتمل مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس للعمليات التجارية من حيث[2]:

- تسجيلها في دفتر اليومية.
- تصنيفها في دفتر الأستاذ.

المطلب الثاني: فروض المحاسبة ومبادئها

سنتطرق في هذا المطلب تقديم المبادئ والفروض التي تحكم علم المحاسبة وهذا أثناء التسجيل والمعالجة المحاسبية للبيانات لتقديمها على شكل معلومات مالية.

الفرع الأول: الفروض المحاسبية

لا يوجد اتفاق بين الباحثين في مجال نظرية المحاسبة على لفظ واحد يعبر عن الافتراض، حيث تتعدد هذه الألفاظ ولكن مهما اختلفت الألفاظ بالنسبة لمفهوم الافتراض، إلا أنه يوجد اتفاق حول مضمونه حيث يقصد بالفرض بأنه[3]:

<<مفهوم يعبر عن فكرة منطقية متفق عليها بين المحاسبين وتتوافق مع مجال استخدام المحاسبة وذلك يمكن أن يمثل الأساس الذي تشتق منه المبادئ العلمية التي تحكم التطبيق المحاسبي>>

إلى جانب عدم الاتفاق حول لفظ الفرض في المحاسبة، كذلك عدم الاتفاق بين المحاسبة على عدد الفروض، حيث يتوقف هذا على التفكير المنطقي لكل باحث في مجال النظرية المحاسبية.

بالرغم من اختلاف آراء الباحثين إلا أنه:

يوجد اتفاق بين غالبية المحاسبون على الفروض المحاسبية التالية[4]:

- فرض الوحدة الاقتصادية المستقلة.
- فرض تقسيم حياة المشروع.
- فرض ثبات قيمة النقود.

---

[1] الجريدة الرسمية العدد 74 المادة 3 من قانون 7-11 المتضمن قانون النظام المالي، الصادر في 26 نوفمبر 2007، ص 03

[2] أمير عبد الله ومحزة بشير أو عاصي، أساسا المحاسبة وطرقها، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 04

[3] محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات الناشر، المكتب الجامعي الحديث، الجزء الأول، سنة 2008، ص 36

[4] محمود إبراهيم عبد السلام، مبادئ المحاسبة المالية، مرجع سابق ذكره.

- فرض الاستمرار.

وفيما يلي شرح تفصيلي لكل فرض من هذه الفروض

أولا: فرض الوحدة الاقتصادية المستقلة:

يقوم فرض الوحدة الاقتصادية المستقلة (الشخصية المعنوية المستقلة) على أساس الفصل بين مالك المشروع وبين المشروع نفسه وأيضًا المشروع الذي يملكه يجب أن يكون له اسم خاص وسجل تجاري وعنوان للمراسلات بالإضافة إلى رأس المال المستقل للمشروع عن أموال مالك المشروع الشخصية.

ثانيا: فرض تقسيم حياة المشروع:

يهتم هذا الفرض بتقسيم حياة المشروع إلى عدد من الفترات الزمنية تمثل كل فترة اثني عشر شهرًا (السنة المالية) وقد تبدأ أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر أو قد تبدأ أول يوليو وتنتهي مع نهاية شهر يونيو السنة التالية أو غير ذلك حسب ما تراه إدارة المشروع.

ثالثا: فرض وحدة القياس:

يقتضي هذا الفرض استخدام النقود كأساس لقياس الأحداث الاقتصادية (العمليات المالية) وكذا كأساس تسجيل العمليات المالية بالدفاتر المحاسبية، وذلك بالعملة المحلية للبيئة التي يزاول فيها المشروع نشاطه.

ويرتبط فرض الوحدة النّقدية بفرض آخر يتعلق بثبات قيمة النقود بمعنى أن الأصول (الأراضي، المباني، مثلا...) التي تم شراؤها منذ عدة سنوات تسجل بالدفاتر المحاسبية بالقيمة النقدية التي دفعت مقابل هذه الأصول وتظل هذه الأصول مسجلة بالدفاتر بهذه القيمة بغض النظر عن ارتفاع وانخفاض قيمة النّقود.

رابعًا: فرض الاستمرار:

يقوم فروض الاستمرار على أساس أن المشروع مستمر في مزاولة نشاطه لتحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله وذلك دون توقف أو تصفية.

الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية

المبادئ المحاسبية هي أعراف منصوص عليها في القانون التجاري وضمنيًا في النظام المحاسبي المالي[1].

[1] هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2010، ص 35

أولا: استمرارية الاستغلال

حسب هذا المبدأ فإن المنشاة تعتبر مستمرة في نشاطها في المستقبل القريب وعامة في الدورة القادمة دون الرغبة في التوقف عن استغلالها أو إيداع ميزانيتها.

إذا لم تحترم المنشاة هذا المبدأ عليها أن تقوم بتقييم حساباتها بقين النّصفية وذكر ذلك في الملاحق.

ثانيا: استقلالية الدورات:

تطبيق هذا المبدأ يتم خلال حسابات التسوية <<حسابات التسوية تستعمل لتوزيع الأعباء والنواتج عبر الزّمن، احترام لمبدأ استقلالية الدورات وربط الأعباء إلى النواتج...>>

ثالثا: الحذر:

احترام هذا المبدأ يحث على معالجة الأعباء والنواتج:

- لا يتم الاعتراف بالنواتج إلا عندما تكون مؤكدة.
- يجب الاعتراف بالعبء إذا كان محتملاً.

إن تطبيق هذا المبدأ لا يجب أن يكون على حساب التمثيل الصادق، لأن حذر مفرط يضر في الواقع بالتمثيل الصادق.

رابعا: ديمومة الطرق:

ديمومة الطرق المحاسبية هي ضرورة من أجل بلوغ هدف قابلية المقارنة عبر الزمن للمعلومات المالية، حسب (SCF art 121-1) فإن تغيير الطرق المحاسبية يشكل استثناءًا لهذا المبدأ.

خامسا: التكلفة التاريخية:

مبدأ التكلفة التاريخية منصوص عليه في (SCF art 121-1) <<طريقة التقييم للعناصر المسجلة في المحاسبة مبنية على أساس التكلفة التاريخية>>.

يتمثل هذا المبدأ في أخذ القيمة الاسمية للنقود، دون أخذ التغيرات في القدرة الشرائية لها.

لكن إعادة تقييم التجهيزات المادية والمالية تعتبر استثناءًا لمبدأ التكلفة التاريخية، أنماط محدّدة بواسطة المادة (SCF 121-1).

سادسا: المقاصة.

سابعًا: مبدأ الأهمية النسبية

أدرج الفصل VIII ملحق البيانات المالية من (SCF 2009)، ولكن لم تحدد بشكل واضح علميًا، فإن هذا المبدأ يشكل حد لشمولية المعلومات المحاسبية، فالأهمية النسبية لمعلومة يتم إعدادها عندما يكون تركها أو عدم دقّتها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية.

المطلب الثالث: وظائف المحاسبة وأهميتها وأهدافها

الفرع الأول: وظائف المحاسبة

من خلال التعاريف السابقة يمكن تلخيص الوظائف الأساسية للمحاسبة فيما يلي:

أولا: التحديد:

يمثل الجزء الأول من العملية المحاسبية، ويتضمن انتقاء أو اختيار تلك الأحداث الاقتصادية التي ينظر إليها كثبات للنشاط الاقتصادي الذي تقوم به مؤسسة معينة مثلاً: مبيعات السلع، تقديم خدمات دفع أجور...إلخ، فيتم الاعتراف بها لإثباتها في السجلات المحاسبية للمؤسسة، أما الأحداث التي لا تهم المؤسسة بصورة مباشرة فيتم تجاهلها محاسبيًا لأنها لا تؤثر على بنود قوائمها المالية.

إذن نشاط التحديد هو عملية انتقاء العمليات الماليةّ، التي تؤثر على القوائم المالية للمؤسسة المعنية واستبعاد العمليات الأخيرة غير المؤثرة[1].

ثانيًا: وظيفة القياس:

تقوم المحاسبة بوظيفة القياس من خلال المهام التالية:

- قياس الحقوق والالتزامات التي تنشأ بين هذه المؤسسة والغير[2].
- قياس الايراد التي تحصل عليها المؤسسة.
- التعبير عن العمليات التي تقوم هذه المؤسسة بصورة نقدية.
- التعبير عن العمليات السابقة في صورة نقدية باعتبار النقود وحدة قياس موحدة[3].
- قياس التغيرات التي تطرأ على موارد استعمالات حقوق والتزامات المؤسسة الاقتصادية.

ثالثا: وظيفة الاتصال:

تبدأ وظيفة التوصيل عندما تنتهي وظيفة القياس، حيث تقوم المحاسبة بتوصيل المعلومات إلى المستخدمين بالطريقة المناسبة بهدف نقل نتيجة الأحداث الاقتصادية السابقة إلى المستخدمين أو الاطراف ذوي المصالح لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة.

يمكن تبسيط وظائف المحاسبة بالجدول التالي:

---

[1] رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009، ص 13

[2] عبد الحي عبد الحي مرعي، وعطية عبد الحي مرعي، أساسيات المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص14

[3] عطية عبد الحي مرعي، أساسيات المحاسبة المالية من منظور المعايير الدولية، الجزء الأول، أو الخير للطباعة والنشر، مصر، 2009، ص115

الجدول رقم 01 معالجة البيانات وعرضها على الكشوفات المالية

نشاط التحديد	القياس والتسجيل	التوصيل
- تحديد الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسة حتى يتم الاعتراف بها محاسبيًا، وتسمى تلك الأحداث بالعمليات المالية.	- قياس تلك الأحداث الاقتصادية بوحدة النقد الوطني. - تسجيل تلك الأحداث الاقتصادية المعترف بها. - تصنيفها تلخيصها.	- إعداد القوائم والتقارير المالية. - تحليلها وتفسيرها للمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.

المصدر: رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري، التطبيقات العلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2009، ص 13

الفرع الثاني: أهداف المحاسبة:

للمحاسبة عدة أهداف مهمة بالنسبة للمؤسسة ومختلف المتعاملين والاقتصاديين منها[1]:

- توفير المعلومة المالية.

- قياس نتائج الأعمال عن فترة معينة وتحديد نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة.

- تأمين مختلف المعلومات المالية بتبيان الوضع المالي للمؤسسة في وقت محدد بشكل يسمح لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من التعرف على مركزها المالي إضافة إلى تحديد نتائج أعمال المؤسسة في فترة زمنية محددة.

- قياس تطورات الوضع الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة محدّدة من الزمن نتيجة لممارستها النشاطات التي أنشأت من أجلها.

- معرفة في كل وقت الديون الواجبة الدفع، والحقوق الواجبة التحصيل.

- الحفاظ على ممتلكات المؤسسة وذلك لأن المحاسبة تعتبر من وسائل الرقابة الداخلية.

- توفير المعلومات التي تخدم المستخدمين الخارجين عن المؤسسة المساهمين، المقرضين، المحللين الماليين، الجهات والهيئات الحكومية وغيرها ذات المصلحة بالمشروع، كذلك يمكن للمعلومات المحاسبية أن تخدم هذه الأطراف في اتخاذ القرارات المالية في مجال الاستثمار والتمويل.

- توفير المعلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الداخليين وتشمل بشكل أساسي في مجالات التخطيط، الرقابة، التنسيق، وتقييم الأداء.

- كما تهدف المحاسبة بصفة عامة إلى معرفة المركز المالي للمؤسسة وتحديد أسعار المنتجات والرقابة المستمرة على العاملين.

[1] رميدي عبد الوهاب، علي سماي، المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص 21

الفرع الثالث: أهمية المحاسبة

تظهر أهمية المحاسبة على مستويين هما:

أولا: على مستوى المؤسسة:

يمكن تلخيص أهمية المحاسبة على مستوى المؤسسة في النقاط التالية[1]:

- يمكن اعتبار الدفاتر المحاسبية كذاكرة للمؤسسة، فهي تسجل وتصف كل الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على الذمة المالية للمؤسسة.

- يتولى قسم المحاسبة نقل المعلومات (بعد تصنيفها وتلخيصها) من مختلف مصالح المؤسسة إلى الإدارة العامة، مما جعل البعض يصف قسم المحاسبة بالجملة العصبية للمؤسسة.

- إن الدفاتر المحاسبية تعتبر اداة إثبات أمام المحاكم وإدارة الضرائب في حالة وقوع نزاع بين هذه الأخيرة والمؤسسة.

ثانيا: على مستوى الاقتصاد الوطني

تعتبر المحاسبة المالية من أهم مصادر تموين المخططين على المستوى الوطني بالبيانات الضرورية لعملية التخطيط ومتابعة عملية تنفيذها[2].

المبحث الثاني: ماهية نظم المعلومات المحاسبية

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات

الفرع الأول: النظام

يتكون النظام بصفة عامة من عدة عناصر مرتبطة ببعضها بعضا وذلك لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف، وبغض النظر إن كان ذلك النظام محوسبًا أم لا، فدوما تحكمه سياسات وإجراءات يتم اتباعها بشكل روتيني، كما تتم مراقبة تلك الإجراءات من قبل المسؤول عن النظام للتأكد من عدم وجود أي اختراقات للسياسات الموضوعة.

الفرع الثاني: المعلومات

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري، ويعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من اجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم[3].

---

[1] عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة، دار النشر جليطي، الجزائر، 2009، ص ص 6-7

[2] عبد الرحمن عطية، مرجع سابق، ص 6-7

[3] عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن2002 ، ص56 .

الفرع الثالث: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

تعرف بأنها تجميع البيانات ومعالجتها من أجل إنتاج معلومات مفيدة للمستخدمين.

وتعرف بأنها تجميع الموارد والأفراد وتصميم من أجل تحويل البيانات المالية إلى معلومات من أجل توصيل هذه المعلومات بشكل موسع لمتخذ القرار.

وتعرف بأنها مجموعة من العناصر التي تتفاعل معا في سبيل إنتاج معلومات مالية وغير مالية مفيدة لعمليات اتخاذ القرارات.

وتعرف بأنها نظام مسك وخزن ومعالجة وتوصيل المعلومات الواجبة التطبيق للمعايير والمتطلبات المهنية بحيث تكون نظم المعلومات المحاسبية مصممة تصميمًا جيدًا لمتخذ القرار.

تعرف بأنها نظام لجمع وخزن وتسجيل ومعالجة البيانات لغرض تقديم معلومات لمتخذ القرار.

ويرى الباحث بأن نظم المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات التي تم تجميعها وتخزنها ومعالجتها من أجل تحويلها إلى معلومات مفيدة للمستخدمين واتخاذ القرار.

المطلب الثاني: خطوات ومراحل تصميم النظام المعلومات المحاسبي

الفرع الاول : خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي.

إن مكونات نظم المعلومات المحاسبية تتضمن مجموعة من الإجراءات والفعاليات والأنشطة لكي يتم الحصول على المعلومات الملائمة من خلال مراحل معالجة البيانات وهي كالآتي:

أ- المدخلات Input: حيث أن البيانات تشكل مدخلات النظام ولأنها متعلقة بعمليات الوحدة الاقتصادية فيجب أن تجمع وتدخل إلى النظام من أجل عمليات المعالجة اللاحقة فالمستندات والوثائق التي تصور العمليات المالية بين الوحدة الاقتصادية والبيئة المحيطة تشكل مدخل النظام المحاسبي.

ب- المعالجة Processing: وهي تمثل الجانب الفني من النظام وهي مجموعة من العمليات المحاسبية وعمليات المقارنة والتصنيف والفرز التي تجري على البيانات المدخلة بهدف تحويلها إلى معلومات مفيدة.

ج- المخرجات Out put: يتم إيصال المعلومات للمستفيدين وفق أشكال متعددة كالتقارير والجداول والقوائم والأشكال البيانية وهذه المعلومات يطلق عليها مخرجات نظام المعلومات حيث أن الهدف الرئيسي لأي نظام معلومات هو إنتاج المعلومات المناسبة لمتخذ القرار.

د- التدقيق والرقابة Audit & Control:

إن المدخلات والمعالجة والمخرجات خاضعة في النظام لعملية التدقيق والرقابة الدالية (أجهزة الوحدة المحاسبية المختصة) وكذلك إلى عملية التدقيق والرقابة الخارجية (مراقب الحسابات أو أي جهة أخرى).

هـ- التغذية العكسية Feedback:

هي عملية قياس رد فعل المستفيدين على عمل النظام وتعتبر هي المخرجات التي ترسل إلى النظام ثانية كمصادر للمعلومات ويمكن أن تكون التغذية العكسية داخلية (داخل الوحدة الاقتصادية) أو تكون خارجية (خارج الوحدة الاقتصادية) وتستخدم للبدء أو تغيير العمليات وبالتالي فهي نظام تحكم أي أنه ينظم معدل إدخال المدخلات إلى النظام ومعدل إخراج المخرجات من النظام وكذلك معدل إجراء العمليات داخل النظام حيث تستخدم المدخلات بعض أو كل المخرجات القادمة عبر جهاز التحكم ويسمى الجزء العائد من المخرجات إلى المدخلات بطريقة التغذية العكسية.

الفرع الثاني: مراحل تصميم نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر عملية التصميم المحاسبية حديثة العهد، مما يؤدي إلى عدم وجود إجراءات وقواعد ثابتة يمكن أن يكون له قبولا عاما في التطبيق ومع ذلك فإنه يمكن تصور إجراءات تصلح كنقاط استرشاد لمصمم النظام المحاسبي، وله أن يضيف إليها أو يختصر منها ما يراه غير مناسب تبعا لبيئة المؤسسة ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى ما يلي[1]:

1- دراسة طبيعة المؤسسة والهيكل الوظيفي واحتياجاته من البيانات:

وتعتبر أولى مهام مصمم النظام التعرف على المناخ والبيئة التي يعمل فيها إطارها ويتحقق له هذا الأمر من خلال تجميع بيانات عن ملكية المؤسسة وشكلها القانوني وطبيعة النشاط. وتفيد هذه المعلومات في وضع تصور عام لديه عن المؤسسة، وتخيل نوعية البيانات التي يمكن تداولها بين أقسامها، ويمكن أن يقوم المصمم في هذه الحالة بإعداد خريطة تنظيمية للمؤسسة.

2- دراسة النظام المحاسبي القائم:

بعد أن يحقق مصمم النظام التعرف على جوانب العمل في المؤسسة موضع الدراسة وأثناء تصور عام من عمل داخل أقسامها. تبدأ مهمته الأساسية في دراسة النظام المحاسبي القائم على التعرف على درجة الكفاية ما بها من تفضيلات للوفاء باحتياجات المؤسسة من البيانات نقاط الضعف والقوة في النظام.

[1] عوض منصور ومحمد أبو النور، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر، ط2، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص22

ويمكن أن تتم هذه المهمة من خلال الخطوات التالية:

- الحصول على صورة من التقارير والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، ويستطيع في هذه اللحظة تقييم هذه التقارير على ضوء التصور العام الذي نوصل إليه في المرحلة السابقة، إلا أن ينبغي في هذه المرحلة الحصول على آراء المسؤولين في هذا الصدد من خلال إعداد قوائم الاستقصاء تتعلق بهذه التقارير وتوزيعها على مستخدمي تداول البيانات لها، علاوة على المقابلات الشخصية التي يمكن أن تتم معهم.

- الحصول عل نسخ من الدفاتر اليومية المختلفة للتعرف على درجة التفاصيل الواردة في بياناتها وكيفية إجراء التسجيل بها.

- الحصول على المعلومات السابقة ودراستها بعناية.

حيث يهتم خبير التصميم في هذه المرحلة بالتعرف على تفاصيل المستندات والغرض منها وكيفية إعدادها ومصادر البيانات الواردة فيها، كما يهتم بالتعرف على علاقات المستندات ببعضها البعض.

3- التخطيط لمعالجة النظام القائم وبناء نظام جديد :

في المرحلة السابقة يكون التصميم في وضع يمكنه من الانتقال إلى إجلاء التغيير المطلوب ولا يستطيع مصمم النظام تحديد شكل التغيير الممكن بمفرده بل عليه التعرف على احتياجات إدارة المؤسسة، وبلورتها في عدة اقتراحات بديلة، ويستطيع خبير التصميم اجتياز هذه المرحلة من خلال اتباع الخطوات التالية:

- عقد مؤتمرات بمساعدة كافة المستويات الإدارية بالمؤسسة ويتم في هذه المؤتمرات عرض آراء خبير التصميم لنقاط الضعف في النظام القائم والاقتراحات البديلة لعلاجها، وينبغي عليه في هذه المناقشة أن يلتزم بالأهداف أهداف المؤسسة وأقسامه.

علاوة على ذلك فإن هذه التفصيلات يجب أن تتضمن أساسيات الدليل المحاسبي الذي يمكن تطبيقه إما في حالة إجراء التعديلات في بعض إجراءات النظام المالي فإن عليه توضيح علاقة هذه التفاصيل بباقي النظام والتحقق من تكامل النظام.

4- تصميم نماذج وإجراءات النظام الجديد:

تتمثل هذه المرحلة في إعداد وكتابة التقارير النهائية لعمل خبير التصميم ولإجراء ذلك يقوم خبير التصميم بوضع الأشكال النهائية لنماذج المستندات والسجلات والتقارير للنظام الجديد، حيث يعد مصمم النظام بموجب ذلك تقريرا يحتوي على مقدمة توضح طبيعة نشاط المؤسسة وهيكلها التنظيمي واحتياجاتها من البيانات.

وفي نهاية التقرير يضع صورة تفصيلية للدليل المحاسبي المرتبط بهذا النظام موضحا به تفاصيل الحسابات التي يمكن استخدامها من خلال هذا الدليل.

5- إجراءات تنفيذ الجديد:

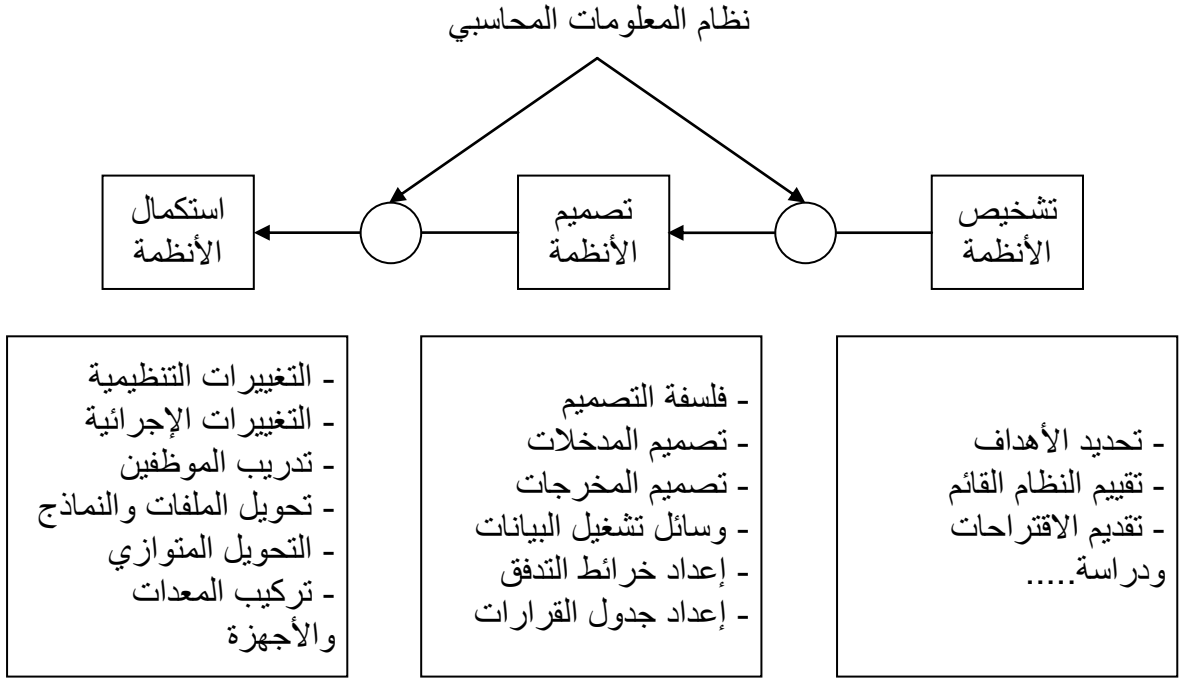
بعد أن يقدم خبير التصميم عن النظام الجديد وموافقة الإدارة على الاقتراحات الواردة به تبدأ مرحلة تنفيذ النظام المقترح، وتعتبر هذه المرحلة من أدل المراحل التي تواجه مصمم النظام ويتم في هذه المرحلة طبع نسخ من التقرير المقدم، وبصفة عامة تتم إجراءات التنفيذ في خطوتين هما:

أ- الإعداد لتنفيذ النظام: تبدأ هذه المرحلة بعقد دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسة حول النظام وإجراءات تطبيقية ويتم في هذه المرحلة شرح إجراءات النظام الجديد وكيفية تطبيقه وإعداد المستندات والدورات التي تمر بها حتى إتمام عملية التسجيل بالدفاتر وكيفية إعداد التقرير، ويقوم خبير التصميم في هذه المرحلة بالإجابة على استفسارات العاملين بشأن النظام الجديد وتفصيلاته.

ب- إنشاء النظام الجديد وتنفيذه: يتم في هذه الخطوة الانتقال إلى النظام الجديد حيث تبدأ المؤسسة بطبع نماذج المستندات والتقارير تبعًا لحاجة عملياته، ويتم الانتقال للنظام الجديد من خلال تشغيله أولا لفترة محدودة بجانب تشغيل النظام القديم وإجراء المقارنة بين نتائج كلا النظامين واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية للنظام الجديد حتى تستقر الأمور ويكتمل تفهم العاملين لتفاصيل النظام.

وبانتهاء فترة تطبيق النظام الجديد تكون مهمة مصمم النظام المحاسبي قد انتهت وعليه أن يقدم تقريرًا نهائيًا بشأن أية تعديلات قد ترى الإدارة إضافتها للنظام مستقبلا لزيادة فعاليته في إنتاج المعلومات.

شكل رقم 1: مراحل تطوير نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: كمال الدين الدهراوي: مرجع سبق ذكره، ص 329

المطلب الثالث: طرق تصميم نظام المعلومات المحاسبي:

تعتبر مرحلة تصميم المعلومات أهم مرحلة في دورة تطوير نظام المعلومات وتتمثل في ترجمة متطلبات السابق تحديدها في مرحلة تقييم وتحليل النظام إلى إطار متكامل لنظام المعلومات، ويعتبر التصميم المثالي هو البديل الذي يناسب ظروف وإمكانيات المؤسسة وفقا لدراسات الجدوى، ويلعب المحاسبون، دورًا هامًا في مرحلة تصميم النظام لمعرفتهم الخاصة بحاجة المستخدمين إلى المعلومات وبالتالي فهم يستطيعون مساعدة في تصميم التقارير، المستندات الأولية، الملفات، إجراءات التشغيل ووسائل الرقابة.

يجب أن يقرر مصمم النظام، بناء على توصيات محلل الأنظمة الطريقة التي سيصمم بها نظام المعلومات، حيث ان ذلك سيؤثر على هيكل نظام المعلومات الجديد وقنوات الاتصال به وطريقة تخزين البيانات، والطريقة التي سيتم بها تشغيل هذه البيانات.

ويكون ذلك بطريقتين[1]:

الطريقة الأولى: من أعلى إلى أسفل ويبدأ التصميم طبقا لهذا المدخل بالمستويات الإدارية العليا ويتدرج حتى يصل إلى المستويات الدنيا القاعدية، ويناسب هذا المدخل المؤسسات التي تدار بطريقة مركزية حيث تتركز سلطة اتخاذ القرارات في المستويات العليا.

وبالتالي فغن تصميم نظام المعلومات يجب ان يبدأ بحاجة الإدارة العليا من البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية ومن ثم ينتهي بحاجة بقية المستويات من المعلومات.

عند اتباع هذه الطريقة على المصمم أن يحصل على قدر كافي من المعلومات عن احتياجات المستويات التشغيلية قبل البدء في تصميم النظم الفرعية المستويات العليا من المعلومات.

عند اتباع هذه الطريقة على المصمم أن يحصل على قدر كافي من المعلومات عن احتياجات المستويات التشغيلية قبل البدء في تصميم النظم الفرعية في المستويات العليا حتى لا يواجه مشاكل.

الطريقة الثانية: من أسفل إلى أعلى وعادة ما يناسب هذا المدخل المؤسسات التي تدار بطريقة لا مركزية حيث تتركز سلطة اتخاذ القرارات في يد المديريات بالمستويات التشغيلية، وذلك فإن التصميم يبدأ بحاجة هؤلاء من المعلومات ويبدأ بعد ذلك بتصميم النظم الفرعية في المستويات العليا حيث تتدفق المستويات بهذه الطريقة من أسفل إلى أعلى في صورة ملخصات وتقارير عن نشاط المؤسسات أو الأقسام داخل المؤسسات، عند اتباع هذه الطريقة على المصمم أن يجمع بعض المعلومات عن حاجة الإدارة العليا قبل البدء في تصميم النظم الفرعية في المستويات التشغيلية حتى لا يضطر بعد ذلك إلى إعادة عدد كبير من هذه الأنظمة عندما يصل إلى تصميم النظم الفرعية بالمستويات العليا.

[1] عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودارا لثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 1991 ، ص 30.

يحاول التصميم الفعال للنظم تصحيح نقاط الضعف والمشاكل الموجودة بالنظام الحالي والتي أدت إلى ظهور الحاجة إلى تطوير نظام المعلومات وبالتالي فإن مصمم نظم المعلومات يتناول تلبية المتطلبات الخاصة بنظام المعلومات ومستخدمي نظام المعلومات.

الشروط الرئيسية لتكوين نظام معلومات محاسبي سليم:

من بين أهم الشروط التي يجب ان تتوفر في نظام المعلومات المحاسبي، ولاتي تكون بمثابة معايير تساعدنا في الحكم على مدى كفاءة وفعالية هذا النظام نوجز منها ما يلي:

1- دليل الحسابات: مثل المخطط الوطني المحاسبي الذي بموجبه تسهل عمليات التسجيل المحاسبي والتوجيه والتلخيص.

2- مجموعة الدفاتر المحاسبية: مثل دفتر الجرد، دفتر اليومية العامة، وغيرها من دفاتر اليدوية والآلية.

3- مجموعة مستندات وثائق محاسبية: بموجبها يتم التسجيل المحاسبي وتعتبر وسائل إثبات العمليات وصحتها مثل: الفواتير.

4- مجموعة التقارير المحاسبية: - تقارير دورية مثل: ميزان المراجعة.

- تقارير خاصة مثل: محضر الجرد.

- تقارير ختامية مثل: الميزانية الختامية وجدول النتائج.

والجدير بالذكر هنا أنه لا يمكننا الاستغناء على المعلومات التي تعتبر الركيزة الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي.

1- المعلومات: هي النتائج من نظام المعلومات، ويجب التمييز بين البيانات والمعلومات فالبيانات هي حقائق أولية وأرقام وإذا ما جمعت معا فإنها تمثل المدخلات لنظام المعلومات. أما المعلومات فإنها تتكون من بيانات يتم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة. وبالتالي فغن المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف.

2- النظام: هو إطار عام ومتكامل متناسق يحقق عدة أهداف فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات وهذه الموارد تتراوح من الموارد إلى الآلات وعناصر الطاقة الإنتاجية وذلك حسب نوع النظام.

3- شبكة الاتصال: ويمثل نظام معلومات شبكة اتصالات لأنه يقدم المعلومات لنقاط عديدة. وهو يمكن من تدفق المعلومات لكافة الأماكن في المؤسسة وحتى خارجها. وشبكة الاتصال هذه لها طابع رسمي وآخر غير رسمي، فالموظفون والمديرين يتبادلون المعلومات فيما بينهم وكذلك مع الأطراف الخارجية بشكل غير رسمي وهو ما يمثل نظام المعلومات غير رسمي. وكذلك فهناك وسائل الاتصال

داخل المؤسسة مثل أوامر الشراء والبيع والتي يتم تبادل المعلومات من خلالها وفقا لإجراءات محددة سلفًا تمثل عناصر نظام المعلومات الرسمي.

4- مراحل ووظائف تحويل البيانات:

يقوم نظام المعلومات بتحويل المدخلات إلى مخرجات وعلى ثلاث مراحل:

مرحلة المدخلات، مرحلة المعالجة، مرحلة المخرجات.

وهناك مراحل مرتبطة بالمراحل السابقة مثل وظائف تجميع البيانات، تشغيل البيانات، وهناك وظائف أخرى مثل البيانات ورقابتها بحيث يتم إنجاز هذه الوظائف خلال عملية تشغيل البيانات.

4-1- إدخال البيانات واسترجاع المعلومات: يتم إدخال البيانات لإجراء عمليات التشغيل خلال مرحلة المدخلات بينما استخراج المعلومات من خلال مرحلة المعلومات، وبالتالي فغن بنود البيانات تمثل الموارد الأولية التي يتم تحويلها إلى معلومات كمنتج نهائي.

4-2- مستخدمي المعلومات: يتم استخدام المعلومات بواسطة نظام المعلومات التي بدورها تستخدم من طرف الداخلين أو الخارجين، والمستخدمين الداخليين عبارة عن الموظفين والمديرين في المؤسسة. أما المستخدمين الخارجيين فهم الأطراف المهتمة بعمليات الشركة مثل الدائمين، الموردين، المستهلكين، الجهات الحكومية، واتحادات العمال وغيرهم.

4-3- الأهداف: يهدف نظام المعلومات في المؤسسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

أ- تقديم المعلومات لأغراض اتخاذ القرار.

ب- تقديم المعلومات التي تساعد في إجراء العمليات اليومية.

ج- تقديم المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الغدارة لمسؤولياتها وبرامجها.

ويتم خدمة المستخدمين الداخليين والخارجيين عن طريق توفير المعلومات لاتخاذ القرارات والمعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات. بينما تهتم الأطراف الخارجية بهدف الوقوف على مدى أمانة الإدارة وتنفيذها لأهداف المؤسسة ومعظم المعلومات اللازمة لتحقيق الأهداف السابقة، يتم إنتاجها من خلال تشغيل بيانات العمليات والارتباط بين تدفق المعلومات الناتجة لخدمة هذه الأغراض وبين بيانات العمليات وأنواع مدخلات البيانات[1].

البيانات ومعالجة المعلومات:

يعد مفهوم المعلومات والبيانات من المفاهيم المثيرة للجدل فقد أسهم هذان المصطلحان في الحياة العملية او الأدبيات بشكل مختلف، مما أدى إلى اعتبارهما مفهومين غير قابلين للتعريف ونصوا بترك هذين المفهومين إلى العلوم الأخرى، بحيث يضع كل علم من العلوم تعريفًا مستقلاً يتناسب وطبيعة هذا

[1]- الدكتور منصور ابراهيم السعيدي المحاسبة الادارية مؤسسة رام الله تكنولوجيا و الكومبيوتر الطبعة الاولى 1992، ص 11.

العلم. إن المدخل المناسب في تحديد مفهومي البيانات والمعلومات هو نظرية فهم الإشارات التي تقوم أن هناك ثلاث مراحل لفهم وتحديد معنى الإشارات[1].

المرحلة الأولى: مرحلة القواعد

في هذه المرحلة يتم التقاء مجموعة الإشارات التي تم إرسالها من قبل المرسل للإعلام عن حادثة معينة أو موضوع معين ويتم التقاء هذه الإشارات، لكن فهم هذه الأخيرة يتطلب وجود آلية لتفسير الإشارات الملتقطة أي إيجاد الرمز المقابل لكل إشارة مستلمة وتحويلها إلى رموز مفهومة من قبل المستلم.

المرحلة الثانية: مرحلة المعاني:

في هذه المرحلة يتم ربط الرموز الناتجة في المرحلة الأولى مع بعضها بشكل يمكن من تحديد الرسائل الملتقطة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاستفادة

بعد أن يتم تحديد محتوى الرسالة وفهم محتواها، تتم الاستفادة منها بحسب الشخص المتلقي، فإذا كانت هذه الرسالة تقدم إضافة معرفية للشخص المتلقي وتأثر في تصرفاته أو سلوكه فهي عبارة عن معلومات أما إذا لم تؤدي إلى نتائج فهي عبارة على بيانات.

المرحلة الرابعة:

هي المهمة في تفسير وتبسيط وإيضاح الفرق بين البيانات والمعلومات في إطار نظم المعلومات الإدارية.

البيانات: هي عبارة عن الأعداد وأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتحويلها إلى نتائج.

ملعومات: هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطى معنى كامل يمكن من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.

بناء على ذلك يمكن التمييز بين البيانات والمعلومات من خلال معيارين رئيسيين هما:

1- معيار الشخص المتلقي (المرسل إليه):

يتم التمييز بين البيانات والمعلومات في حالة عدم اليقين عند الشخص المتلقي تتحول إلى معلومات، أما إذا لم تعطى البيانات أي إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي فتبقى مصنفة في إطار البيانات وسمي هذا المعيار معيار الشخص المتلقي لأن ما يمكن اعتباره بيانات بالنسبة لشخص معين يمكن أن يعتبر معلومات بالنسبة لشخص آخر والعكس صحيح، أيضا فقوائم النتائج هي معلومات بالنسبة

[1]-عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودارا لثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 1991 ، ص 31.

للطلاب أصحاب العلاقة أما بالنسبة لشخص آخر مثل قسم التسجيل فهي عبارة عن بيانات تعالج من أجل الوصول إلى معلومات أخرى.

2- معيار الارتباط:

حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن يتكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ قرار بشأنه، فالبيانات تعتبر معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ، فهي إما أن تؤدي إلى اتخاذ قرار سليم وإما ان تؤكد أن القرار المتخذ سليم أو تؤدي على تغير القرار أو تعديله. لذلك فإن ما يعتبر البيانات في لحظة معينة قد يتحول إلى معلومات أخرى أكثر ما يطلق على البيانات اسم المعلومات الكاملة، فعلى سبيل المثال عندما تقرأ ميزانية إحدى المؤسسات تبقى عبارة عن بيانات بالنسبة لك أما عندما ترغب باتخاذ قرار بشأن الاستثمار في هذه المؤسسة فإن هذه البيانات تتحول إلى معلومات تساعدك في اتخاذ القرار الرشيد.

إذن البيانات هي عبارة عن الرموز أو اللغة التي يكون عليها الاتفاق على أنها تمثل المفاهيم والأحداث والأشياء، بينما تنشأ المعلومات عبر معالجة هذه البيانات بشكل يؤدي إلى زيادة المعرفة بالحاضر أو المستقبل من أجل ترشيد عمليات اتخاذ القرارات.

مهام نظام المعلومات:

من أهم الوظائف أن المهام التي يقوم بها نظام المعلومات هي[1]:

تجميع البيانات، تشغيل البيانات، إدارة البيانات، ورقابة وضمان البيانات وأخيرًا استخراج المعلومات. وهذه الوظائف تتم بخطوات تمثل دورة تشغيل البيانات والتي تقوم بتحويل البيانات من مصدرها المتعدد إلى معلومات للمستخدمين المتعددين.

1- تجميع البيانات: وهناك عدة خطوات تتم في هذه المرحلة، والخطوة الأولى تتمثل في جذب البيانات إلى نظام المعلومات وإذا كانت هذه البيانات كمية فإن الأمر قد يحتاج إلى القيام بعملية قياس وبعد جذب البيانات للنظام يتم تسجيلها عن طريق كتابة ما يسمى بالمستندات المصدر. وقد يحتاج الأمر إلى المصادقة على البيانات للتأكد من دقتها ثم تصنيفها إلى أقسامها الرئيسية. وأخيرًا فإن البيانات قد يتم نقلها من نقطة الحصول عليها إلى مكان تشغيلها.

2- تشغيل البيانات: ولتحويل البينات إلى معلومات فإن الأمر يحتاج إلى القيام بعدة عمليات إضافية. فقد يتم مصادقة وتصنيف البيانات كما قد يتم تلخيص البيانات عن طريق تجميع كميات العمليات الفردية وفي بعض الأحيان يتم نسخ أو تصوير البيانات في مستندات أخرى ووسائل حفظ أخرى. كما قد

[1]- كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية ، طبع ، نشر -توزيع الإسكندرية ، 1988، ص 19.

يتم تجميع البيانات في مجموعات متشابهة وهذه البيانات الجماعية قد يتم ترتيبها وفقا للأسس معينة. وعندما يتعلق الأمر ببيانات فإنه قد يتم القيام بعمليات حساب ومقارنة للإنتاج ببيانات جديدة.

3- إدارة البيانات:

وظيفة إدارة البيانات تتكون من ثلاث خطوات:

تخزين وتحديث وحفظ البيانات يعني وضع البيانات في ملفات أو قواعد البيانات وتقدم البيانات المخزونة تاريخ الأحداث، وتعكس حالة المؤسسة كما تخدم عملية التخطيط ويتم تخزين البيانات بصورة دائمة أو بصورة مؤقتة انتظر لمزيد من التشغيل لهذه البيانات.

وتحديث البيانات يتمثل في تعديل البيانات المخزنة لتعكس الأحداث والعمليات والقرارات المتخذة حديثًا ويؤدي الحديث إلى أن تعكس البيانات المعدلة الوضع الحالي للمؤسسة أو الأنشطة، القيم الحالية التي تدين بها المؤسسة للموردين أو القيم الحالية التي على المدينين للمؤسسة. أما استدعاء البيانات فتعني استخراج البيانات المخزنة لإجراء المزيد من عمليات التشغيل عليها أو تحويلها إلى معلومات لمستخدمي نظام المعلومات[1].

4- رقابة وحماية البيانات:

قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل وقد تفقد هذه البيانات أو قد يتم التلاعب بها في التسجيلات أثناء التشغيل لذلك فإن أحد الوظائف الهامة لنظام المعلومات هو حماية البيانات من التلاعب والتأكد من دقة البيانات وبالتالي دقة المعلومات والإجراءات التي تساعد في تنفيذ هذه المهمة كما يجب أن تسري على كافة عمليات ومراحل تشغيل نظام المعلومات، والخطوة الخاصة بالمصداقية تعتبر خطوة رقابية لازمة خلال عملية تجميع وتشغيل البيانات. وهناك خطوات رقابة ومقاييس أمان مثل التفويض وأسلوب التسوية والتحقيق وغيرها من الأساليب التي تحقق الضمان لدقة وصحة البيانات والمعلومات.

5- الإنتاج والمعلومات:

الوظيفة النهائية لنظام المعلومات هو وضع المعلومات في أيدي المستخدمين، ويتطلب ذلك عدة خطوات، إنتاج التقارير والتي تحتوي على المعلومات الناتجة من التشغيل أو من البيانات المخزنة أو من كلاهما. وغالبا ما يتطلب إعداد التقارير، تحليل وتفسير البيانات التي تحتويها التقارير.

[1] علي قاسم حميد المعمار، تقويم دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة حالة في الشركة العامة للصناعات الصوفية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص 56

المبحث الثالث: نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

المطلب الأول: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

الفرع الأول: تعريف نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ذات أهمية بالغة لما لها من تأثير في إدارة الوحدات والمنظمات بسبب التطورات التكنولوجية السريعة وبذلك أصبحت عملية إدارة البيانات وإعداد التقارير وتقديمها للمستفيدين أكثر تعقيدًا ولهذا أصبح المطلوب من المحاسب أن يكون على دراية وفهم لمهارات تكنولوجيا المعلومات، وتوظفيها في نظم المعلومات المحاسبية وأداء المهام الملقاة على عاتقه بكفاءة وفاعلية وبالتالي سوف نبين مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وفق ما يأتي.

وتعرف بأنها مجموعة من الأجزاء المتكافئة والمترابطة التي جمعت ونظمت لمعالجة البيانات إلكترونيًا ويتم تخزين البيانات كمدخلات ثم تشغيلها وأنتج نتائجها كمخرجات، وفقا لتعليمات البرنامج ويشتمل على تعليمات تفصيلية خطوة بخطوة لما يجب عمله لتحقيق هدف التشغيل.

وتعرف بأنها <<نظام آلي يقوم بجمع وتنظيم إيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة والأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية.

وتعرف بأنها مدة اعتماد نظم المعلومات المحاسبية على أجهزة الحاسوب والبرمجيات لتتبع العمليات التجارية وتسجيل البيانات المحاسبية ومن المهم معرفة المفاهيم الأساسية للحاسوب في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

وتعرف بأنها: <<مصطلح يستخدم لوصف النظام المحاسبي الذي يعتمد على تكنولوجيا الحاسوب لمسك ومعالجة البيانات المالية في المنظمات وتسمى في الدراسات المحاسبية بالمحاسبة الإلكترونية أ ونظم المعلومات المستخدمة للحاسوب>>[1]

تعرف بأنها: <<استخدام الحاسبة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية والتي قد حلت العديد من المشاكل من جراء استخدام النظام اليدوي وأنه يقلل من الوقت والجهد وهي ضرورية لعمليات التشغيل واسترجاع البيانات بالإضافة إلى خلق نوع من الرقابة الذاتية على عمليات الإدخال>>.

ويرى الباحث بأنها: <<نظام لتطبيق تكنولوجيا الحاسوب وتوظيفها في نظم المعلومات المحاسبية من حيث إدخال ومعالجة البيانات للحصول على معلومات مفيدة للمستفيدين ومتخذي القرار

[1] علي فاضل خليل الموسوي، نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ودوره في تعزيز أمن المعلومات المالية، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير علوم في المحاسبة

ولهذا فعن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية توفر الكثير من الوقت والجهد بفضل استخدام التطبيقات الإلكترونية>>[1].

الفرع الثاني: خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

إن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لابد أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص التي تعتبر مقياس للمفاضلة بين هذه النظم وذلك على النحول الآتي:

أولا: السرعة:

ويتمثل هذا العامل في النقاط الآتية:

1- السرعة في إدخال المعلومات للنظام.

2- السرعة في إجراء التعديلات على المدخلات للنظام.

3- السرعة في إعداد تقارير النظام.

4- السرعة في تقديم الخدمة ووصولها إلى المستخدم النهائي.

ثانيا: الدقة:

ويتمثل هذا العامل في النقاط الآتية:

1- ندرة وجود أخطاء وتناقضات في التقارير والمخرجات من النظام.

2- إمكانية الاعتماد على البيانات الناتجة من النظام.

3- يوفر النظام الحالي معلومات دقيقة.

ثالثا: الكفاءة والفعالية:

ويتمثل هذا العامل في النقاط الآتية:

1- يعمل النظام إلى تخصيص التكلفة.

2- ملائمة النظام للأعمال المعينة ويؤديها بكفاءة عالية.

3- يوفر النظام المستخدم الأهداف والمتطلبات المحددة له.

4- يوفر النظام لمستويات الإدارة التقارير الضرورية.

5- يعمل النظام على تقليص الإجراءات الروتينية المستخدمة في الشركة.

6- البرامج المستخدمة تمكن مستخدمي النظام المطبق من تبادل المعلومات بسهولة وبدون تعقيد.

7- يلبي النظام عرض البيانات حسب حاجة المستفيد من مخططات ورسوم بيانية.

8- النظام المستخدم يتيح لأكثر من مستفيد الاتصال في وقت واحد (متعدد المستخدمين).

[1] علي فاضل خليل الموسوي، مرجع سابق.

9- يستخدم النظام المطبق شبكة اتصالات لنقل البيانات والمعلومات.

10- نظم إدارة وتشغيل قواعد البيانات التي يستخدمها النظام لها قدرة عالية من حيث التخزين واسترجاع وحذف وعرض وطباعة[1].

رابعًا: المرونة

ويتمثل هذا العامل في النقاط الآتية:

1- يتوفر في النظام القدرة على تلبية حاجة مستويات الإدارة بما يستجد من تقارير.

2- يتوفر النظام الحصول على كل ما تحتاجه الشركة من بيانات بسهولة ويسهر.

3- النظام لا يحتاج إلى فترة طويلة من التدريب لسهولة التعامل معه.

4- النظام يعمل على توصيل المعلومات بشكل سهل ومبسط.

5- سهولة الجهد الخاص بالتغيير في وظائف الأداء أو البيانات التي تتلاءم مع المتطلبات.

6- النظام يواكب التغيرات التي تحصل.

7- النظام يساعد المستخدمين بسهولة.

خامسًا: الموثوقية:

ويتمثل هذا العامل في النقاط الآتية:

1- تتميز البيانات الناتجة من النظام بصحتها وسلامتها وإمكانية الاعتماد عليها.

2- البيانات الناتجة من النظام تتفق مع الواقع العملي.

3- المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات الحديثة

4- يعمل النظام على توفر معلومات متطابقة مع متطلبات متخذ القرار.

سادسًا: الملاءمة:

ويتمثل هذا العامل في النقاط الآتية:

1- يستطيع النظام تقديم المعلومات الملائمة فقط وإبعاد المعلومات الثانوية.

2- تعتبر نوافذ الواجهة في النظام المستخدم ملائمة لحاجات المنشأة.

3- تعتبر التقارير الناتجة من النظام ملاءمة لحاجات لمنشأة[2].

سابعًا: الشمول:

ويتمثل هذا العامل في النقاط الآتية:

1- النظام المطبق يعتبر نظامًا متكاملاً.

2- المعلومات التي يوفرها النظام المطبق تعتبر معلومات كافية وتغطي جوانب العمل.

---

[1] علي فاضل خليل الموسوي، مرجع سابق.

[2] نفسه.

3- النظام المطبق يقدم تقارير دورية أو خاصة تغطي جوانب العمل.

4- يوجد دليل مكتوب للإجراءات المتبعة عن كيفية استخدام النظام.

5- دليل الإجراءات سهل الاستخدام وملائم تمامًا مع آليات العمل في نظام المعلومات.

6- يمكن الاعتماد على الدليل لتعلم كيفية استخدام النظام.

ثامنًا: أمن المعلومات والبيانات

ويتمثل هذا العامل في النقاط الآتية:

1- يوفر عنصر السرية في الدخول إلى المعلومات في النظام.

2- يوفر تحديد صلاحيات المستخدمين في النظام.

3- توفر قواعد البيانات المستخدمة حاليًا حماية ملاءمة للبيانات حيث تتطلب مستويات أمنية مختلفة.

4- النظام يمكن من استرجاع البيانات المعلومات في حالة فقدانها.

تاسعًا: الصيانة والخدمة:

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1- توفر عنصر الصيانة وجودة الخدمة المقدمة من الشركة المنتجة للنظام.

2- يوجد زيارات دورية للصيانة الوقائية التي تقوم بها الشركة المنتجة للنظام.

3- سرعة تقديم خدمات الصيانة عند حاجة الشركة[1].

عاشرًا: تكلفة البرامج:

ويتمثل هذا العامل في النقاط الآتية:

1- يوفر عنصر التكلفة الاقتصادية في سعر شراء النظام.

2- يوفر عنصر التكلفة الاقتصادية في تكاليف الصيانة السنوية في النظام.

3- ملاءمة تكلفة شراء البرنامج مع الخدمات المستفادة منه.

الحادي عشر: الرقابة الذاتية:

ويتمثل هذا العامل في النقاط الآتية:

1- صعوبة تعديل المستندات والفواتير بعد طباعتها.

2- صعوبة تعديل المستندات والفواتير بعد طباعة الكشوفات والتقارير التي تشملها.

3- صعوبة طباعة أكثر من أصل واحد للفواتير والمستندات.

4- صعوبة مسح المستندات والفواتير بعد طباعتها وإنما يتم لإلغائها بقيد عكسي.

[1] علي فاضل خليل الموسوي، مرجع سابق.

5- يتم الاحتفاظ بالمستندات والفواتير بعد إلغائها بنفس بياناتها وتكون ملغاة.

6- النظام المطبق يمكنه اكتشاف الأخطاء وإصدار رسائل خاصة بهذه الأخطاء.

7- تعمل قواعد المستخدمة على عدم تكرار البيانات المخزنة.

8- قواعد البيانات في النظام المطبق توفر معلومات تساعد على التعرف على المشكلة[1].

الثاني عشر: توفر القدرة والإمكانيات لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين

ويتمثل هذا العامل في النقاط الآتية:

1- يوفر القدرة والإمكانات اللازمة في النظام المطبق.

2- فاعلية النظام نحو تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

الثالث عشر: التمييز والخصوصية:

ويتمثل هذا العامل في النقاط الآتية:

1- الإمكانيات المتوفرة في النظام المطبق تتوقف على الأنظمة الأخرى.

2- يوجد في النظام المطبق إمكانيات وقدرات لا تتوفر في الأنظمة الأخرى.

3- القدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين الحالية والمستقبلية[2].

المطلب الثاني: أقسام نظام المعلومات المحاسبي:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية من نظام المعلومات الإداري للمؤسسة، فما هو ملاحظ أن نظم المعلومات المحاسبية تهتم فقط بالأحداث الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي ونقدي، ما يمكن نظام المعلومات المحاسبي من تصنيفه ضمن النظم التشغيلية، فالنظام المحاسبي يلعب الدور الرئيسي في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات داخل المؤسسة والبيئة المحيطة نم خلال قيامه بإنجاز عملية تجميع وتلخيص ومعالجة هذا الكم الهائل من البيانات الواقعة في فترة زمنية محددة، ولاتي تخص المؤسسة، وتحويلها إلى معلومات تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين ومتخذي القرارات.

1- وحدة تجميع البيانات:

يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة، ويجب الحصول عليها وتسجيلها. ولطبيعة المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي تم تجميعها وتسجيلها في النظام.

[1] علي فاضل خليل الموسوي، مرجع سابق.
[2] نفسه.

2- وحدة معالجة البيانات:

يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل الترصيد والتحليل، ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي كاليومية العامة أو النظام المركزي اليوميات المساعدة أو نظام معالجة آخر، كما يعتمد محاسب التكاليف على أحد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة وتحليل التكاليف.

ويوجد عدة طرق آلية لمعالجة البيانات المحاسبية مثل:

أ- المعالجة الجزئية (المتوازنة): حيث يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج خاص به مثلا برنامج محاسبة الأجور، برنامج محاسبة المواد...إلخ.

ب- المعالجة المتكاملة: عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبية وبقية أجزاء نظم المعلومات الإدارية الأخرى، وهناك ثلاث مستويات من التكامل:

- تكامل البيانات: حيث يقوم برنامج إنتاج المعلومة المطلوبة وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مدخلات لبقية البرامج.

- تكامل الإجراءات: أي حدث مهم يسجّل في جميع الملفات التي تتأثر به.

- تكامل قاعدة البيانات: يحدث هذا التكامل بفضل نظام تسيير قاعدة المعطيات بحيث:

* يسمح بهيكلة المعطيات بالطريقة الأكثر تناسبًا مع أي برنامج تطبيقي.

* يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت.

* حماية قاعدة المعطيات ضد الدخول غير مسموح به.

* جعل البرامج التطبيقية مستقلة عن مكان وجود المعطيات.

* عمومًا تكامل المعطيات يهدف إلى تحقيق مركزية المعطيات وتعدد المداخل، يسمح هذا للبرنامج باستدعاء المعطيات حسب الحاجة.

3- وحدة تخزين البيانات أو المعلومات:

سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية، فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية، ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.

4- وحدة نشر وتوزيع المعلومات:

تزودنا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية، والجداول الملحقة وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية كإدارة الضرائب مثلاً والأطراف الداخلية كالمسيرون مثلاً.

5- وحدة التغذية العكسية: مثل التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لمحاسبة التكاليف[1].

[1] برهان صباح الحلو، أثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2000، ص 34

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

يتمثل الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي في تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأطراف الخارجية، ولتحقيق الثقة بالتقارير المحاسبية يجب تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

من الأهداف العامة للنظام المحاسبي كذلك، تحقيق الحماية لأصول المؤسسة وذلك عن طريق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية كما هو مبين في الجدول رقم (1-10) الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي.

جدول رقم 2: الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي

1- تشغيل البيانات:
- تسجيل العمليات طبقا للمستندات الملائمة.
- تسجيل العمليات بواسطة الأفراد المختصين.
- تسجيل العمليات في أوقات دورية محدّدة.
- إرفاق المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة
2- توصيل المعلومات:
- توصيل المعلومات للأطراف المهتمة بها.
- توصيل المعلومات في الوقت المناسب.
3- تحقيق الثقة بالبيانات:
- التحقق من أن كل العمليات تم تسجيلها.
- التحقق من تسجيل العمليات في فترات دورية.
- الترحيل على فترات دورية.
- التأكد من صحة الأرصدة.
4- تحقيق الحماية للأصول:
- تحقيق المحاسبة عن الأصول عند نقاط الانتقال والحيازة لها.
- فصل مهمتي مسك الدفاتر وحيازة الأصول.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، طبع نشر توزيع، الإسكندرية، 1988، ص 331

والجدير بالذكر هنا خاصة وأننا بصدد دراسة تفصيلية وتحليلية لمكونات نظام المعلومات المحاسبي، يجب الإشارة إلى دور تدقيق الحسابات لكن قبل ذلك فالتدقيق علم يتمثل في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير

القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة عن مركزه المالي في نهاية فترة محدّدة.

ومنه يتضح أن التدقيق علم له مبادئ ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أصحاب هذه المهنة، حاولت المؤسسات المهنية والجمعيات العلمية للمحاسبين والمراجعين إرساءها خلال حقبة طويلة من الزمن، كما أن للتدقيق طرقه وأساليبه وإجراءاته التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية والمحتويات الدفاتر والسجلات المالية وللتدقيق أهداف تتمثل في الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية مدة محددة.

وتشمل عملية التدقيق[1]:

1- الفحص: وهو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.

2- التحقيق: وهو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة.

3- التقرير: وهو بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.

[1] برهان صباح الحلو، مرجع سابق ص 34.

خلاصة

من خلال ما تقدم نقول أن المعلومات الجيدة ينتجها حتما نظام معلومات حديث ومتطور، حيث أن هذا الأخير لن يتحقق إلا في ظل التطبيق الذي يضمن وحده كافة فروعه بشكل متناسق، ويتناسب مع حجم وطبيعة نشاط المؤسسة.

وهذا ما جعل نظم المعلومات المحاسبية باتصالها الوثيق مع كافة فروع النظام الكلي، تعتبر نظامًا مفتوحًا تتأثر بالبيئة التي تعمل ضمن نطاقها وتؤثر فيها من خلال عناصر تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة قادرة على توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية لكافة مستخدميها، بشكل يخدم الأنظمة الفرعية الأخرى، وهذا من أجل وضع خطط محكمة واتخاذ قرارات سليمة في ظل الرقابة اللازمة والفعالة، وبالتالي يسهل على المؤسسات تحقيق أهدافها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للإفصاح المحاسبي الإلكتروني

تمهيد

إن التطور الكبير الذي عرفته تكنولوجيا المعلومات بما له وما عليه، أدى إلى انتقال الإفصاح المحاسبي من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الإلكتروني، بحيث زاد الاهتمام في العقود الثلاثة الأخيرة بمفهوم الإفصاح عن التقارير المحاسبية إلكترونيًا، حيث تواجه المحاسبة في الوقت الحاضر العديد من التحديات، مما ينعكس على إيصال المعلومات لمستخدميها وذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

ونظرًا لتباين طرق إعداد ونشر القوائم المالية إلكترونيًا تعددت طرق الإفصاح الإلكتروني، حيث أدركت الكثير من الشركات ضرورة أن تستغل هذه الإمكانيات الهائلة لشبكة الإنترنت في سرعة انتشار المعلومات لذا سنحاول في هذا الفصل مناقشة المفاهيم المختلفة للإفصاح المحاسبي والتطرق إلى الإفصاح الإلكتروني ومعرفة مراحل التطور التي مرّ بها والتحديات التي يعاني منها بالإضافة إلى تقنية XBRL التي تساعد في نشر المعلومة بالكمية والسرعة المطلوبة وبأقل تكلفة ممكنة معتمدين في ذلك على المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

المبحث الثالث: لغة الإفصاح المالي الإلكترونيXBRL

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح عن مختلف المعلومات اللازمة لنشاط أي وحدة اقتصادية بحيث ينتج هذا الاختلاف أساسًا من اختلاف الأطراف المستعملة لهذه المعلومات وحاجة كل شخص لها ووجهة نظر كل طرف لها.

من هنا يصعب تحديد مفهوم واحد ودقيق للإفصاح يلم بكل نواحيه.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

1- تعريف الإفصاح المحاسبي

يقصد بالإفصاح بصفة عامة هو اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية العامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، فالإفصاح يعني ليس مجرد توفير البيانات والمعلومات والسماح بالاطلاع عليها[1].

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات[2].

الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية[3].

وهناك من يعرفه على أنه: أحد المبادئ المحاسبية الرئيسية التي تلزم الوحدات بعرض المعلومات الملائمة على النشاطات الاقتصادية كافة، أو بالشكل الذي يمكن مستخدمي المعلومات من اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة كتقييم الأداء وتقييم السيولة وربحية الشركة أو قدرتها على إحداث توسعات ونمو في النشاط[4].

2- أهمية الإفصاح المحاسبي[5]:

تكمن أهمية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وأخبارها الاستثمارية التي تفصح عنها، وذلك ليكون المستثمر على دراية كافية عن المعلومات ذات العلاقة بالشركات المدرجة في أسواق المال

---

[1] طارق عبد العال حماد، التحليل الفني للأوراق المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص 80-81

[2] مجدي أحمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة –دراسة ميدانية على الشركات السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، بدون سنة ص 8

[3] وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة، مشكل القياس المحاسبي، دار جنين، الأردن، 2007، ص 46

[4] مريم خلج، كريمة فلاح، قاضي نجاة، الإفصاح المحاسبي ودوره في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية مداخلة الملتقى العلمي الوطني الثاني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرّقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2018، ص 3

[5] حجازي مسعودة، الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل نظام الرقابة في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط فرع المدية-، مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة المدية، 2014-2015، ص ص 12-11

والتمكن من التعرف على العوائد من نشاط هذه الشركات ليستطيع اتخاذ قراره الاستثماري، من هنا فإن الإفصاح المناسب يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة، إذ أن الإفصاح يوفر فرصًا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخًا ملائمًا ويزيد من فرصة نمو السوق وازدهاره واستمراريته.

ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات لمتخذي القرارات من خلال ما يلي:

- يفصح عن متغيرات ذات صلة واهتمام مباشر للعديد من الأطراف.
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة.
- تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ.

تتضح أهمية الإفصاح المحاسبي من مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) وهي المصدر المهم إذ لم يكن الوحيد لعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة مقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة ويعني بذلك توفير كافة المعلومات والبيانات لمختلف مستخدميها بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد وهو بالضبط من ساهم بشكل واضح في ظهور موضوع الإفصاح وزيادة أهميته.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسب وخصائصه

1- أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن تصنيف الإفصاح المحاسبي من حيث الأهداف إلى ما يلي[1]:

أ- الإفصاح الكامل: ويقصد به شمولة التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها.

ب- الإفصاح العادل: ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

[1] مجدي أحمد الجعبري، مرجع سابق، ص 11-12

ج- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدّد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرًا مباشرًا في اتخاذ القرار فضلا عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

د- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشاة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

هـ- الإفصاح الوقائي: إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضلّلة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي ويسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) ويتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

- السياسة المحاسبية.
- التغير في السياسة المحاسبية.
- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.
- المكاسب والخسائر المحتملة.
- الارتباطات المالية.
- الأحداث اللاحقة.

ي- الإفصاح التثقيفي: لقد ظهر هذا النوع من الإفصاح إثر تزايد أهمية الملاءمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالإفصاح عن مكونات الأصول والمخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة خاصة بتوزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة.

2- خصائص الإفصاح المحاسبي[1]:

للإفصاح المحاسبي خصائص عديدة نذكر منها ما يلي:

- يمثل الإفصاح المحاسبي تقديم للبيانات الكمية معبر عنها بالمبالغ غالبًا ما تكون مصدرها الأساسي نظام المعلومات المحاسبي وأخرى معلومات غير كمية.

- إن درجة الدقة والموضوعية تختلف في البيانات الكمية نظرًا لاختلاف عمليات معالجة تلك البيانات.

- تعتبر المعلومات غير الكمية صعبة التقييم والقياس.

[1] بلحياني خديجة، أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير –وحدة المدية- للفترة 2011-2013، مذكرة ماستر، جامعة المدية، 2014-2015، ص 7

- لقد تطور الإفصاح المحاسبي حتى تجاوز متطلبات القوائم المالية التقليدية إلى تقديم معلومات أخرى كالموارد البشرية والمحاسبة الاجتماعية.

المطلب الثالث:مقومات الإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية[1]:

1- تحديد المستخدم للمعلومة: إن تحديد المستخدم للمعلومات سوف يساعد في تحديد الخواص التي يجب توافرها في المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، سواء من حيث الشكل أو المضمون، وذلك لوجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المحاسبية يتمثلون في:

- المستثمرين.
- العاملين.
- المقرضين.
- الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين.
- العملاء.
- الجهات الحكومية.
- الجمهور العام.

2- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية لعنصر أساسي وهو الملاءمة إذ تعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى.

3- تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها: يتم الإفصاح حاليًا بواسطة القوائم المالية التقليدية وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، معلومات أساسية ترفق في الملاحظات والتي يتم أعدادها وفق لمجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل قيدًا على الإفصاح المحاسبي، كمبدأ التكلفة التاريخية، ومفهوم الأهمية النسبية ومن خلال هذا يجب التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها بدلاً من التركيز على جانب كل المعلومات المفصح عنها.

[1] مجدي أحمد الجعبري، مرجع سابق، ص ص 13-15

المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

نشأ الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية متأثرًا بمجموعة من المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ولعل أهم تلك المتغيرات تتمثل بتكنولوجيا المعلومات التي ساهمت في تشكيل ملامح ذلك الإفصاح، فقد قاربت تكنولوجيا الاتصالات الحدود الزمانية والمكانية وأدركت الكثير من الشركات ضرورة تشغيل الإمكانيات التكنولوجية الهائلة لشبكة الإنترنت في سرعة انتشار المعلومات.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح الإلكتروني:

1- تعريف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومزاياه

هو قيام المنشآت بالإفصاح عن تقاريرها المالية إلكترونيًا (على شبكة الإنترنت بتقنيات ولغات مختلفة) لتوصيل المعلومة في الوقت المناسب وبطريقة سريعة وبأقل تكلفة وبكفاءة عالية، لمستخدمي معلوماتها في اتخاذ مختلف القرارات[1].

ويقصد به أيضًا هو قيام المؤسسة بإنشاء موقع أو أكثر لها على الشبكات الدولية للمعلومات كوسيط نقل سريع بهدف توزيع ونشر فوري للمعلومات المالية أو غير المالية موجهة لعدد كبير من المستخدمين المتصلين بالشبكة سواء كان متخصصين أو غير متخصصين[2].

وتعد المؤسسة مطبقة للإفصاح الإلكتروني بأنها تلك التي تقدم على موقعها الخاص ما يلي[3]:

- مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية بما فيها الإيضاحات والهوامش، وتقرير محافظ الحسابات وتقرير مجلس الإدارة.

- أدوات ربط Links تعمل على ربط المعلومات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية بموقع الشركة بأي معلومات أخرى ذات أهمية، سواء كانت على نفس الموقع أو على مواقع أخرى.

ومن المزايا التي يتمتع بها الإفصاح الإلكتروني ما يلي[4]:

[1] محمد طرشي، إيمان يخلق، لغة XBRL كأداة للإفصاح الإلكتروني مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2018/04/19، ص 8

[2] عيسى زين، أنور عيدة، التحديات التي تواجه مهنة التدقيق والأساليب الأساسية للحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2008، ص 5

[3] بكر إبراهيم محمود، نضال عزيز مهدي، دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، الجامعة المستنصرية، العراق، ص ص 4-5

[4] عيادي عبد القادر، كانم صليحة، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية مداخلة الملتقى الوطني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2018، ص 11

- يحقق الإفصاح الإلكتروني تخفيضًا لتكاليف توزيع المعلومات حيث تتجنب المؤسسة التكاليف المرتبطة بطباعة وتوزيع المعلومات في حالة اتباعها الإفصاح التقليدي، فضلاً عن اختصار الوقت المرتبط بتوزيع تلك المعلومات.

- يمثل الإفصاح الإلكتروني أداة انتشار بالنسبة للمؤسسة، فهو موجه لعدد غير محدود وغير معروف من المستخدمين، الأمر الذي يحقق للمؤسسة الانتشار مما يعمل على جذب العديد من المستثمرين ليس على المستوى المحلي فحسب بل أيضا على المستوى العالمي.

- تحسين إمكانية وصول المعلومات من قبل المستخدمين بسرعة وجهد أقل إذ تسمح متصفحات الإنترنت بالبحث الفائق السرعة عن بيانات وتفاصيل محددة مسبقًا لمتخذ القرار في الوقت الذي كان يتطلب الوصول عليها وقراءتها وقت الإفصاح وفق الإفصاح التقليدي وقت وجهدًا أكثر ونتائج أقل دقة.

- يوفر الإفصاح الإلكتروني إمكانية تكامل التقارير السنوية لعدة أقسام لوجود علاقات دقيقة الصلة بين كشوفاتهم المالية.

- يحقق الإفصاح الإلكتروني حوار معلوماتي دائم ومستمر ومشترك بين المؤسسة والمستخدمين، الأمر الذي يمكن من توفير معلومات معدة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم الخاصة للمعلومات.

2- أهمية الإفصاح الإلكتروني[1]:

إن النمو السريع لتقنية الإنترنت أثر على الممارسات المحاسبية والاتصال المحاسبي إذ أن العديد من الشركات تستخدم الإنترنت لتوفير المعلومات المالية بالإفصاح عن كل التقارير السنوية التقليدية فضلاً عن المعلومات المالية وغير المالية الأخرى في تنسيقات متعدّدة على نطاق أوسع من حيث الجمهور ومرونة أكثر في العرض التقديمي المعلوماتي وبالتالي توفر الشركة معلومات أكثر من تلك المتوافرة بالوسائل التقليدية وتستخدم العديد من الشركات الآن مزايا شبكة الإنترنت لتوفير المعلومات المالية، لأن وضع تلك المعلومات على صفحة الويب الخاص بالشركة يمكن المستخدمين من الوصول إليها بسهولة من خلال البحث والتحميل ومقارنة وتحليل تلك المعلومات بتكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب.

[1] زين عبد المالك، بلول محمد الصالح، دور لغة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، XBRL في تحسين جودة المعلومات المالية مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2018، ص 7

المطلب الثاني: مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني[1] :

لقد مر الإفصاح الإلكتروني بعدة مراحل، ففي بداية التسعينات من القرن الماضي اعتمدت بعض الشركات على استخدام الأقراص المدمجة CD[2] باستخدام الطرق التقليدية في توزيع التقارير المالية في صورها الورقية، من خلال إرسالها للمستفيدين بالبريد بعد معرفة عناوينهم.

وبعد الثورة الهائلة التي شهدها العالم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والانتشار الواسع لشبكة الإنترنيت بدأت العديد من الشركات بالاعتماد عليها في عرض معلوماتها المالية ولقد مر عرض المعلومات المالية على شبكة الانترنيت بثلاثة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: تتمثل في قيام الشركات بتوفير نسخة من المعلومات المالية مطابقة تماما لتلك المتوافرة في صورتها الورقية، من خلال استخدام الورقة الإلكترونية والتي من الشائع تسميتها بملف PDF[3]، وبالرغم من المزايا التي يتمتع بها هذا الملف من جودة عالية في الطباعة وانخفاض تكلفة إنتاجه وعرضه، إلا أن هناك بعض السلبيات التي ترافق استخدامه، حيث أنه يستغرق وقتًا طويلاً لتحميله كما أنه يفتقد لوجود خاصية الروابط التفاعلية والتي تسمح بالتنقل داخل الموقع بين أجزاء التقرير أو بين المواقع، وكذلك أيضا لا يمكن فهرسة المعلومات داخل التقرير فضلاً عن أن بيانات القوائم المالية لا تكون بصورة جاهزة لتحميلها بواسطة المستخدم حيث لا يسمح ملف PDF من نسخ القوائم المالية وإعادة تحميلها بصورة جداول إلكترونية ليسهل التعامل معها الأمر الذي يتطلب من المستخدم إعادة إدخال البيانات مرة أخرى مما يستغرق وقتًا طويلاً.

المرحلة الثانية: تتمثل هذه المرحلة في استخدام لغة ترميز النصوص التفاعلية والتي يرمز لها HTML[4] في عرض المعلومات المالية على مواقع الشركات، والتي تعد إحدى لغات البرمجة التي تستخدم أساسًا في تصميم المواقع الإلكترونية، وعلى الرغم من المزايا التي تحققها هذه اللغة في تجاوزها بعض سلبيات PDF، حيث تتيح إمكانية استخدام خاصية الروابط التفاعلية وكذلك تمكن من فهرسة المعلومات، إلا أنه يعاب عليها انخفاض كفاءتها في حفظ أو طباعة التقارير وكذلك أن حدودها تتوقف على توفير المعلومات عن كيفية عرض الصفحة فقط دون توفير أية معلومات عن محتوى البيانات وكيفية إعدادها.

كما أنها تنقل المعلومات كمستند كامل دون نقل الوحدات المنفردة منه بصورة منفصلة وكذلك أيضًا كما هو الحال في ملف PDF لا تكون المعلومات جاهزة للتحليل من قبل المستخدم، مما يتطلب الأمر إعادة إدخال البيانات مرة أخرى.

---

[1] عيسى زين، أنور عيدة، مرجع سابق، ص ص 5-6

[2] Compact disks

[3] Portable Document File

[4] Hyper Text Mark up Language

المرحلة الثالثة: تتمثل في استخدام الإمكانيات المتطورة لتكنولوجيا الإنترنت وابتكار أشكال عرض جديدة تتجاوز سلبيات المراحل السابقة، حيث ظهرت خلال هذه المرحلة لغة الترميز الموسّعة XML[1] في تبادل المعلومات حول شبكة الإنترنت، وقد صاحب ظهور هذه اللغة اهتمام Charles[*] وبدعم وتمويل من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بدراسة إمكانية استخدام هذه اللغة في تصميم برنامج لإعداد القوائم المالية الإلكترونية، وبعد عدة محاولات ظهرت لغة تقرير الأعمال الموسعة XBRL[2].

المطلب الثالث: مقومات الإفصاح الإلكتروني وخصائصه:

1- مقومات الإفصاح الإلكتروني:

يمكن تصنيف مقومات الإفصاح الإلكتروني للمعلومات في أربع مجموعات رئيسية كما يلي[3]:

- **بيانات ومعلومات وصفية غير مالية**: مثل تشكيل مجلس الإدارة، توصيف المنتجات والخدمات المقدمة ومنها: الخدمات الآلية كالفروع، المراسلين، إحصاءات عامة، تقييم المنشآت المالية العالمية لنشاط المؤسسة، أخبار عن المنشأة كما صدرت في وسائل الإعلام، معلومات وتواريخ هامة للمستثمرين وغيرها.

- **بيانات ومعلومات مالية:** مثل بيانات قائمة المركز المالي، النسب المالية كنسب تكوين رأس المال ونسب السيولة وغيرها، أسعار الصرف الأجنبي، أسعار الأسهم، معلومات مالية عن صناديق الاستثمار، القوائم والتقارير المالية للمنشاة وإيضاحاتها المرفقة مع تقرير مراقب الحسابات أي التقرير المالي الإلكتروني.

- أدوات ربط سريعة مع مواقع أخرى على الشبكة توفر للمتصل سرعة الحصول على بيانات ومعلومات أخرى مكملة قد يحتاج إليها من هذه المواقع الأخرى.

- أدوات على الموقع تتيح للمستخدم إجراء عمليات معينة مع المنشاة صاحبة الموقع كخدمات التجارة الإلكترونية والمحاسبة وخدمات البنك الفوري وغيرها وتنتهي بتقديم بيانات ومعلومات بهذا الشأن للمستخدم.

---

[1] Extensible Mark up langauge

[*] هو محاسب قانوني يعمل في إحدى الشركات الأمريكية

[2] Extensible Business Reporting language

[3] سمارة ياقوتة، بلهتات أسماء، الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية والتقارير المالية باستخدام لغة التقرير المالي الإلكتروني الموسع XBRL مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2018، ص 8

2- خصائص الإفصاح الإلكتروني:

الخصائص المميزة للإفصاح الإلكتروني للبيانات وتشمل تلك الخصائص ما يلي[1]:

1- الوصول السهل للمعلومات المالية.

2- توفير أدوات مساعدة للاستخدام.

3- إمكانية الربط بين المعلومات Hyperlinks.

4- التحديث المستمر للمعلومات.

5- إمكانية الإذاعة المسموعة والمرئية.

6- التفاعل مع المستخدم.

المطلب الرابع: تحديات الإفصاح الإلكتروني

بالرغم من المزايا العديدة التي يوفرها الإفصاح الإلكتروني للبيانات المالية للمؤسسات والتي تعتبر قفزة نوعية في مجال التدقيق بصفة عامة بمختلف أنواعه، إلا أنه يواجه العديد من المشاكل والتحديات نظرًا لأن البيئة الإلكترونية تتميز باتساعها وتطورها باستمرار.

وفي هذا الصدد يمكننا تقسيم التحديات إلى نوعين أساسيين هما[2]:

أولا: تحديات الخصائص التكنولوجية:

تتميز البيئة الإلكترونية بالعديد من الخصائص والمميزات التكنولوجية التي أتاحت الفرصة للاستفادة من إمكانياتها الهائلة في عرض القوائم المالية كشبكة الإنترنت، إلا أنه يؤخذ عليها إمكانية عدم استخدامها في مسارها الطبيعي، مما يؤثر على مصداقية القوائم المالية في ظل غياب ضوابط الرقابة الملائمة، وبالتالي تأثيرها على مهنة التدقيق.

ويمكن حصر صور التلاعب فيما يلي:

- إن التحديث المستمر للمعلومات التي تتميز بها تكنولوجيا الويب رغم أهميتها إلا أنها قد تضيف خطرًا اتجاه الثقة بتلك المعلومات التي يتم تحديثها، وقد توحي للمستخدم أن تلك المعلومات الحديثة يشملها تقرير محافظ الحسابات، وقد يعتمد عليها في اتخاذ قراراته في حين أنها عكس ذلك.

- التلاعب في تقرير محافظ الحسابات المرفق مع القوائم المالية المزورة إلكترونيًا والذي قد يتعرض للتغيير غير المرغوب فيه سواء من طرف الشركة أو من أي طرف خارجي بدون ترك أي أثر على كيفية حدوث مثل ذلك التغيير.

- إن تضمين الموقع الإلكتروني ملفات صوتية وفيديو وغيرها قد يوحي للمستخدم بأن تلك الملفات قد تدخل ضمن نطاق التقرير المالي، وبالتالي اعتقاده أن تلك الملفات يشملها تقرير محافظ

[1] عيسى زين، أنور عيدة، مرجع سابق، ص 6

[2] بكر إبراهيم محمود، نضال عزيز مهدي، مرجع سابق، ص ص 7-10

الحسابات على خلاف الحقيقة، مما يؤدي في النهاية إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية ويعتبر هذا التحدي الشائع في الوقت الحالي.

- نتيجة لعدم وجود حدود للمعلومات المنشورة على شبكة الإنترنت وخاصة استخدام الروابط التفاعلية، فقد يعتقد المستخدم خطأ أن كافة المعلومات المتاحة على الموقع على نفس الدرجة من الثقة والمصداقية وخاصة إذا ما أرفق بتقرير محافظ الحسابات بتلك المعلومات مما تؤثر على توقعات المستخدمين وبالتالي على قراراتهم.

- التلاعب في القوائم المالية من خلال قيام بعض الأطراف باختراق موقع الشركة محل المراجعة وإجراء بعض التعديلات على معلومات القوائم المالية الأمر الذي قد يؤثر على مصداقية تلك المعلومات، ومن ثم التأثير على رأي مراقب الحسابات.

- قيام بعض الشركات بإعداد تقرير مراقب حسابات وهمي متضمنا توقيع مزيف لمراقب حسابات لشركة مراجعة حقيقية أو وهمية.

- إمكانية إجراء مسح ضوئي (Scanning) لتوقيع مراقب الحسابات وتقريره المرفق بالقوائم المالية لشركة ما وإرفاقه بالقوائم المالية لشركة أخرى لم يتم مراجعتها.

ثانيا: تحديات اختلاف ممارسات الإفصاح الإلكتروني

لقد اختلفت وتنوعت ممارسات الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في العديد من الشركات على مستوى العالم، ومن ضمن تلك الممارسات وأثرها على مصداقية التقارير المالية ما يلي:

- عرض معلومات اختيارية تخرج عن نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بحيث أدركت معظم الشركات أهمية الاستفادة من شبكة الإنترنت كوسيلة للنشر الإلكتروني للمعلومات لذلك لم تعد تقتصر على المعلومات الواردة ضمن القوائم المالية، وإنما بدأت توفر معلومات إضافية غير مالية كانت تعد أساسًا لخدمة المحللين الماليين مما جعلها متاحة لعدد كبير من المستخدمين إلا أن هذا الاتجاه المتزايد نحو توفير المعلومات بكم هائل قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين وخصوصًا أن عرض تلك المعلومات لا تتلاءم مع المبادئ المحاسبية زيادة على ذلك أن هذه المعلومات لا تخضع إلى التدقيق المستمر.

- الخروج عن قواعد الإفصاح العادل، كأن تقوم الشركات بحذف بعض من القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة لها.

- افتقاد تقرير محافظ الحسابات لوجود أي أثر لتوقيعه بحيث يمكن أن تقوم بعض الشركات بنشر تقرير محافظ الحسابات مرفقًا مع القوائم المالية إلكترونيًا دون وجود أي توقيع له، الأمر الذي يشكك في مصداقية ذلك التقرير لدى المستخدمين.

- الاستخدام غير الملائم للمصطلحات المعبرة عن التقرير المالي، كأن يتم استخدام مصطلح التقرير السنوي أو التقرير المالي للتعبير عن محتوى الموقع الإلكتروني، والذي يتضمن محتواه

معلومات مالية أقل مما يتضمنه التقرير السنوي في صورته الورقية المطبوعة كما هو الحال عند الإفصاح عن ملخص لقائمة الدخل أو لقائمة المركز المالي.

- إساءة استخدام تقرير محافظ الحسابات المنشور في الموقع الإلكتروني من قبل بعض الشركات من خلال قيامها بإرفاقه بالقوائم المالية بعد حذف بعض مكوناتها أو إرفاقه بملخص القوائم المالية، مما يوحي للمستخدم بان هذه القوائم كاملة ومعدة طبقًا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهو ما يؤثر بشكل كبير على قرارات المستخدمين.

- تضمين الموقع الإلكتروني معلومات تنبؤية مستقبلية، بحيث قد تلجأ بعض الشركات إلى تضمين تقاريرها المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني معلومات تنبؤية مستقبلية، والتي تبدو للمستخدم من أنها خضعت لتدقيق محافظ الحسابات على خلاف حقيقتها.

- نشر القوائم المالية بدون إرفاق تقرير محافظ الحسابات الأمر الذي قد يؤثر لدى المستخدم حالة من الشك حول مصداقية تلك القوائم خصوصًا إذا كان عدم إرفاق التقرير بشكل متعمد بهدف إخفاء معلومات مهمة يتضمنها التقرير مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه القوائم.

- بعد استعراض التحديات والمشاكل التي فرضها الإفصاح الإلكتروني، قد يتبادر إلى الذهن التساؤل الآتي: كيف يمكن التغلب على تلك التحديات والمشاكل؟[1]

- فيما يخص تحديات الخصائص التكنولوجية قد يمكن التغلب عليها من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الرقابية مثل استخدام برامج معدة خصيصًا للوقوف على أية تغيرات قد تطرأ على الموقع أو استخدام ما يسمى بالتوقيعات الرقمية وغيرها من الأساليب التقنية التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الشأن.

- فيما يخص التحديات الثانية يمكن التغلب عنها من خلال جملة من الإجراءات الوقائية، منها إصدار معايير وإرشادات وضوابط تحكم ممارسات الإفصاح الإلكتروني حيث مازال هذا النوع من الإفصاح اختياريًا على الشركات إلا في بعض الدول الذي أصبح يندرج تحت إطار الإفصاح الإلزامي، خاصة الشركات المسعرة في البورصة.

المبحث الثالث: لغة الإفصاح الإلكتروني XBRL

لغة تقارير الأعمال التجارية تهيأ للمجتمع المالي، أسلوبًا معياريًا للتعامل مع تقارير الأعمال عمومًا ومع القوائم المالية ومحتوياتها خصوصًا بما ذلك تحضيرها ونشرها في عدة صيغ وتوفير إمكانية اقتطاع جزء من بياناتها بشكل موثوق وتبادلها آليًا، وهي معيارًا محاسبيًا بل لغة رقمية تهدف إلى تحسين استخدام المعايير الحالية وفيما يلي سنتطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بها.

[1] بكر إبراهيم محمود، نضال عزيز مهدي، مرجع سابق، ص 10

المطلب الأول: مفهوم لغة XBRL

1- تعريف لغة التقرير المالي الإلكتروني XBRL

تعتبر لغة XBRL لغة تقرير معيارية مصممة خصيصًا لبيئة التطبيقات التجارية، وتهدف إلى زيادة فعالية، وموثوقية، ودقة إعداد التقارير المالية ونشرها إلى الأطراف المعنية، وعلى الرغم من أن اسم هذه اللغة يشير إلى إعداد التقارير المالية إلكترونيًا، إلا أنه يمتد مجال هذه اللغة إلى وصف المعلومات وتحسين تبادلها عبر نظم المنشأة.

حيث أن الغرض الأساسي للغة XBRL هو تعريف، حفظ، وتبادل المعلومات المالية الملخصة والمبوبة ضمن القوائم المالية، كما يساعد على المعالجة التلقائية للمعلومة المالية، مما يؤدي إلى التخلي على إعادة إدخال البيانات ومقارنتها يدويًا، ويمنح لمختلف الأطراف المستفيدة من عملية الإفصاح إمكانية البحث عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسات بطريقة سهلة من خلال استعمال الإنترنت، وتحميل المعلومات وتصنيفها في قاعدة بيانات لأغراض تحليلية وللمقارنة[1].

قامت منظمة XBRL International بتعريف هذه التقنية بأنها: <<لغة توصيل إلكتروني للمعلومات والبيانات المالية التي تحقق فوائد كبيرة لعملية إعداد وتحليل وتوصيل المعلومات التجارية، بهدف تحقيق وفرات في التكلفة وزيادة في مستوى الدقة والموثوقية لجميع مستخدمي هذه المعلومات>>[2]

2- مكونات لغة الإفصاح الإلكتروني:

تتألف لغة الإفصاح الإلكتروني من ثلاثة عناصر[3]:

- مجتمع المؤسسات: منظمة لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة العالمية هي اتحاد منظمات اتفقوا على تحسين شكل وبنية تدفق المعلومات من المنظمات إلى أسواق رأس المال من خلال تطوير لغة معايير للإفصاح.
- قواعد لغات تقارير الأعمال.
- خصائص لغات تقارير الاعمال.

[1] بن نابي حسن، لغة XBRL للإفصاح الإلكتروني وإدارة المعلومات مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2018، ص 3

[2] محمد طرشي، إيمان يخلف، لغة XBRL كأداة للإفصاح الإلكتروني مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2018، ص 3

[3] زين عبد المالك، بلول محمد الصالح، مرجع سابق، ص 10

3- خصائص لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة:

تتمثل خصائص لغة الإفصاح الإلكتروني فيما يلي[1]:

- مجانية الاستخدام: حيث يتم الحصول على رخصة استخدامها مجانًا كما أنها توفير المعلومات للمستخدمين بشكل مجاني حيث تتجنب تكاليف استخدام نظام قواعد البيانات والذي يعتبر مكلف بالنسبة للمستخدم الفرد، ولذلك يفضلها صغار المستثمرين.

- المرونة وقابلية التوسع: حيث تسمح للمنظمات ولمزودي الخدمة التعبير عن المعلومات الجديدة والمميزة وإدخال طرق جديدة لعرض القوائم المالية، وذلك حتى لا تفقد أحد مميزاتها وإمكانية المقارنة.

- تحقيق أعلى درجات التوافق مع البرامج والتطبيقات المختلفة لإعداد التقارير المالية الخارجية، كما أنها توفر إمكانيات هائلة لإعداد التقارير المالية الداخلية من خلال استخدام دفتر الأستاذ العام "XBRL-GL".

- تسمح لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة بالتبادل الإلكتروني واستخراج الموقوف للبيانات المالية من مختلف التطبيقات وعبر مختلف التقنيات، بما في ذلك الإنترنت.

المطلب الثاني: أهمية لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL في دعم الإفصاح المحاسبي

تدعم هذه اللغة وظيفة الإفصاح المحاسبي من خلال[2]:

- تتميز لغة تقارير الأعمال الموسعة بقدرتها على قراءة العلامات الخاصة للحاسب الآلي، وتطبيقها للمعلومات المالية في تقارير الأعمال، ويتم ذلك من خلال تحويل هذه التقارير إلى مكعبات نصية بسيطة من المعلومات التي يمكن فهمها بسهولة ومعالجتها بواسطة برامج الحاسب الآلي.

- تسهم لغة تقارير الاعمال الموسعة في تخفيض التكلفة إلى الثلث حيث تستطيع تحضير، وتوحيد أنماط وتحليل واستخدام معلومات الأعمال والتحول السريع بين اللّغتين العربية والإنجليزية.

- تتسق لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL مع جميع أنواع البرامج فليس هناك حاجة إلى إعادة تنسيق المعلومات و/أو الحاجة إلى ترجمتها، مما يؤدي إلى السرعة الفائقة في جمع المعلومات وسهولة وصول متخذو القرارات إليها بجهد أقل وبشكل منتظم.

تتيح لغة تقارير الاعمال الموسعة XBRL فرصة وصول المستثمرين للمعلومات المحاسبية بشكل أفضل بمجرد زيارة موقع الشركة، من خلال توفير الملفات المحاسبية بنمط PDF مما يرفع من

[1] زين عبد المالك، بلول محمد الصالح، مرجع سابق، ص 11

[2] خروبي يوسف، خالد مقدم، التوجه العالمي نحو تبني لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول تطور ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2018، ص 3

كفاءة قراراتهم، ولا سيما في حالة اتخاذ قراراتهم، ولا سيما في حالة اتخاذ قرارات شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأوراقهم المالية.

- تسمح لغة تقارير العمال الموسعة XBRL بإجراء تحليل مباشر، مقارن وبدقة عالية للمعلومات المحاسبية المحتفظ بها للشركات المرجعية و/أو المنافسة، مما يرفع من كفاءة وفعالية التحليلات المالية والمحاسبية.

- اتجهت العديد من الهيئات المنظمة لأسواق الأوراق المالية إلى إلزام الشركات المدرجة أسواقها باستخدام تقنية تقارير الأعمال الموسعة XBRL.

المطلب الثالث: العلاقة بين معايير التقارير المالية IFRS وتقنية XBRL

في ظل امطالبة بتحقيق المزيد من الإفصاح والشفافية، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معايير التقارير المالية IFRS لتصبح المعيار العالمي لإعداد التقارير المالية في دول العالم، وع ظهور لغة XBRL كلغة مالية موحدة لتهيئة السوق المالي لأسلوب معياري وقياسي للتعامل مع تقارير الأعمال عمومًا والتقارير المالية على وجه التحديد، يدفعنا الأمر إلى التفكير أن لغة XBRL ومعايير IFRS معيارين مختلفين ولكن لهم أهداف متكاملة حيث نجد[1]:

الجدول رقم (3) العلاقة بين معايير التقارير المالية IFRS وتقنية XBRL

معايير التقارير المالية IFRS	لغة XBRL
من أحد أهدافها تطوير مجموعة واحدة من المعايير العالمية عالية الجودة، المفهومة والقابلة للتنفيذ، بما يحقق المصلحة العامة، ويقدم معلومات تتسم بالشفافية والقابلية للمقارنة لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال والمستخدمين الآخرين عى اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما يتم استخدامها كأساس لإنتاج القوائم المالية في أكثر من 100 دولة حول العالم	تعتبر لغة التوصيل الإلكتروني للبيانات المالية والتجارية، حيث توفر: تقارير مالية إلكترونية موحدة وقابلة للمقارنة على مستوى العالم، وتقدم وفورات في التكاليف، زيادة في الكفاءة، تحسين في الدقة والموثوقية لجميع المشاركة في وتوريد أو استخدام البيانات المالية.
لذلك يمكن القول أنهما معيارين متكاملين	
تم تصميمه لوضع معياري عالمي (للقياس، الاعتراف، والإفصاح) عن المعلومات المالية	يقدم للمنظمات طريقة مميزة لكي تعبر عن معلوماتها المالية إلكترونيًا طريقة موحدة، وبلغات وعملات متعددة.
يترتب على ذلك أن التقارير المالية المبنية على معايير IFRS يتم إعدادها ونشرها بلغة XBRL ستجمع بين مزايا استخدام معايير IFRS وXBRL، بمعنى آخر ستكون تقارير مالية موحدة من حيث الشكل والمضمون تتسم بالجودة، والشفافية، يمكن مقارنة محتوياتها على المستوى الدولي.	

المصدر: طرشي محمد، يخلف إيمان، مرجع سابق، ص 11

[1] محمد طرشي، يخلف إيمان، مرجع سابق، ص 11

كنتيجة فإن لغة XBRL تدعم استخدام معايير IFRS من خلال وضع قاموس تصنيفات يلائم ما جاءت به أحكام هذه الأخيرة.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن الإفصاح المحاسبي يقدم معلومات محاسبية لمستخدميها بشيء من التفصيل والشفافية من دون أي لبس أو تضليل.

وفي ظل النمو السريع والمتزايد في شبكة الإنترنت بدأت العديد من الشركات في مختلف دول العالم إدراك أهمية استخدام هذه الشبكة كأداة لتوزيع قوائمها المالية للاستفادة من الإمكانيات التكنولوجية الهائلة في سرعة انتشار المعلومات، مما أدى إلى تنامي ظاهرة الإفصاح الإلكتروني على المستوى العالمي وتحول بيئة التقرير المالي من البيئة الورقية إلى البيئة التكنولوجية.

وعلى الرغم من العديد من المزايا التي يحققها الإفصاح الإلكتروني سواء على مستوى الشركات أو على مستوى مستخدمي القوائم المالية، إلا أنه في الوقت ذاته يعاني من مجموعة من التحديات ذات الانعكاسات الخطيرة على بيئة الأعمال اتجاه الثقة بالمعلومات المالية المنشورة إلكترونيا ومصداقيتها لدى المستخدمين.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز المدية

المبحث الأول: الإطار النظرية لمؤسسة سونلغاز

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة سونلغاز

سونلغاز هي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذالك نقل الغاز وتوزيعه عبر قنوات و قانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة ولا سيما في ميدان الكهرباء و الغاز نحو الخارج. ولقد مرت بعدة المراحل أهمها:

المرحلة الأولى سنة 1947-1982 (EGA):

التي اسند EGA تم في سنة 1947 إنشاء المؤسسة العمومية، "كهرباء وغاز الجزائر" المعرفة اختصارا بالرموز إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها و كذالك توزيع الغاز.

(الشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز)، ثم SEA وشركائه، LEBON وتنتمي إلى قانون أساس خاص منها وقعت تحت مفعول قانون التأميم الذي أصدرته الدولة الفرنسية سنة 1946.

أما في 1962 فقد تكفلت بها الدولة الجزائرية وما إن انقضت بضع سنوات وبفضل مجهود معتبر بذل في سبيل التكوين سمح لتأطير والعاملون الجزائريون من تولي تسيير المؤسسة.

في سنة 1962 إلى سونلغاز (الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز) وما لبث أن أضحت مؤسسة EGAتحولت ذات حجم هام فقد بلغ عدد عمالها 6000 عون. وكان الهدف المقصود من تحويل الشركة هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية وتسييرية لكي يكون في مقدورها مرافقة ومساندة التنمية الاقتصادية للبلاد. والمقصود بوجه خاص هو التنمية الصناعية وحصول على عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية (الإنارة الريفية) وهو مشروع يتدرج في مخطط التنمية الذي أعدته السلطة العمومية.

المرحلة الثانية سنة 1983-1990:

تزودت المؤسسة في سنة 1983 بخمس شركات فرعية للأشغال المتخصصة وهي شركات فرعية للأشغال تابعة لشركة المساهمةSPA .

- كهريف: للإنارة وإيصال الكهرباء.
- كهركيب: للتركيبات و المنشآت الكهربائية.
- اينرغا: للتركيب الصناعي.
- AMC مؤسسة صنع العدادات وأجهزة القياس والمراقبة.

بفضل هذه الشركات المتفرعة أصبحت سونلغاز تمتلك حاليا منشآت أساسية كهربائية و غازية تفي باحتياجات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد[1].

[1] وثائق من أرشيف شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع المدية.

المرحلة الثالثة سنة 1991-2001:

وهذه الترقية تمنح لمؤسسة سونلغاز إمكانية توسيعSPA تحولت المؤسسة في سنة 2002 شركة مساهمة توسيع أنشطتها لتشمل ميادين أخرى تابعة لقطاع كما تتبع لها إمكانية التدخل خارج حدود الجزائر.

المرحلة الرابعة سنة 2002-2003:

وهذه الترقية تمنح لمؤسسة سونلغاز إمكانية توسيع SPA أصبحت المؤسسة في سنة 2002 شركة المساهمة أنشطتها لتشمل ميادين أخرى تابعة لقطاع الطاقة كما تتبع لها إمكانية التدخل خارج حدود الجزائر.

المرحلة الخامسة: سنة 2004-2006:

أضحت سونلغاز في سنة 2004 مجمعا أو شركة قابضة (هولدينغ) مما جعلها في هيكل جديد يواكب التغيرات والحجم الجديد لها.

- سونلغاز إنتاج الكهرباء (SPE)
- مسير شبكة نقل الكهرباء (GRTE)
- مسير شبكة نقل الغاز (GRTG)

وفي سنة 2006 تمت هيكلة وظيفة التوزيع في أربع شركات فرعية:

- الجزائر العاصمة.
- منطقة الوسط.
- منطقة الشرق.
- منطقة الغرب.

ومن وراء هذا التطوير يبقى ضمان الخدمة العمومية هي المهمة الجوهرية لسونلغاز ذلك أن توسيع مجال أنشطتها وتحسين نمط تسييرها الاقتصادي يغيران في المقام الأول هذه المهمة التي تشكل الأساس الراسخ لثقافتها كمؤسسة.

الفرع الأول: المهام الرئيسية لسونلغاز

إن تطور سونلغاز كان مساير لتطوير مهامها ومن أهمها:

- تنظيم وتطوير عمليتا تسويق وتوزيع الغاز والكهرباء.
- تخزين و نقل جميع الموارد المتاحة على مستوى التراب الوطني.
- إنتاج الكهرباء[1].

[1] وثائق من أرشيف شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع المدية.

- التغطية الشاملة على تطبيق و احترام التدابير الخاصة بالأمن الصناعي و حماية البيئة.
- القيام بجميع الدراسات السوقية التي تخص استهلاك الغاز و الكهرباء.

الفرع الثاني: فروع سونلغاز

تندرج ضمن المؤسسة الأم عدة فروع حيث تمثل المؤسسة الأم المركز والهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز. وأهم الفروع لها هي:

أ- فروع الأشغال: مهمتها إنجاز وصيانة شبكات نقل الغاز والكهرباء، ويندرج ضمنه الفروع التالية:

- INERGA انجازات هندسية مدنية كبرى.
- ETTERKIB فرع التركيب.
- KAHAGHA إنجاز قنوات الغاز.
- KAHRIF شركة الأشغال الكهربائية .
- SEIEG الأنظمة الالكترونية كهرباء و غاز.

ب- فروع مهنية: تهتم بإنجاز و توزيع ونقل الغاز:

-GRTE مسير شبكة نقل الكهرباء.
- OS سونلغاز متعامل المنظومة الكهربائية.
- GRTG مسير شبكة نقل الغاز.
- SDA سونلغاز توزيع الجزائر
- SDC سونلغاز توزيع الوسط.
- SDE سونلغاز توزيع الشرق .
- SDO سونلغاز توزيع الغرب.
- SPE إنتاج الكهرباء.
- SKT شركة توليد الكهرباء سكيكدة.

ج- فروع ثانوية:

-TRANSMEX شركة النقل والصيانة الاستثنائية للتجهيزات الصناعية والكهربائية.
- MEL شركة أعمال الصيانة للتجهيزات الصناعية.
- SKMK شركة خدمات المحولات الكهربائية.
- CAMEG المصرف الجزائرية للمعدات الكهربائية والغازية.

- FOSC تعاضدية الخدمات الاجتماعية والثقافي[1]ة.
- SPAS شركة الوقاية والعمل في كنف الأمن.
- SAT-INFO الشركة الجزائرية لتقنيات الإعلام.
- CREDEG مركز البحث والتنمية في الكهرباء والغاز.
- IFEG معهد التكوين في مجال الكهرباء.
- SMT طب العمال.
- MPV صيانة وخدمات السيارات.
- HMP فندق ماسا البلانتور.

د- فروع بشراكة:

-SKS شركة توليد الكهرباء سكيكدة.
- SKH شركة توليد الكهرباء الحامة.
- KAHRAMA تحويل مياه البحر وتوليد الكهرباء.

المطلب الثاني: التعريف بمديرية سونلغاز المدية

في جانفي 2006م، أنشأت مجموعة سونلغاز فرعا لها خاص بالتوزيع ما يسمى سونلغاز توزيع الوسط، يحمل صفة شركة ذات أسهم، برأسمال 15مليون دينار جزائري ومقره الاجتماعي بنهج محمد بوضياف بولاية البليدة.

وتعد سونلغاز توزيع الوسط واحد من الفروع الأربعة للتوزيع التابعة لمجمع سونلغاز، تزود بالطاقة الكهربائية و الغاز زبائن من كل الولايات: البليدة- المدية – تيزي وزو- البويرة- الجلفة- ورقلة- تمنراست- الأغواط- غرداية- واد سوف- بسكرة- إيليزي.

سونلغاز توزيع الوسط بها خمس مديريات مركزية على مستوى المديرية العامة هي:

- المديرية التجارة والتسويق.
- مديرية المالية والمحاسبة.
- مديرية تقنيات الكهرباء.
- مديرية تقنيات الغاز. مديرية المنشآت الكبرى.
- مديرية الموارد البشرية.

وتشرف على ثلاثة عشرة مديرية للتوزيع:

[1] وثائق من أرشيف شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع المدية.

- مديرية التوزيع للمدية-مديرية التوزيع للبليدة- مديرية التوزيع لتيزي وزو- مديرية التوزيع للبويرة-مديرية التوزيع للجلفة- مديرية التوزيع لورقلة 1- مديرية التوزيع لورقلة 2- مديرية التوزيع لتمنراست-مديرية التوزيع للأغواط- مديرية التوزيع لغرداية- مديرية التوزيع للوادي- مديرية لبسكرة- مديرية التوزيع لإليزي[1].

كل واحدة من هذه المديريات تشرف على عدة وكالات تجارية.

تتولى تسيير12905058 زبونا (الجهد المتوسط والجهد المنخفض) بالنسبة للكهرباء، و389410 زبونا (الضغط المنخفض والمتوسط) بالنسبة للغاز.

وتتألف شبكتها التجارية من 42 وكالة وتستخدم سونلغاز الوسط 3211 عونا، كما حققت رقم أعمال قدره 16242 دج في سنة 2006.

الفرع الأول: نشأة المديرية

تعتبر سونلغاز المديرية الجهوية للتوزيع بالمدية، تمثل المؤسسة الأم في ولاية المدية، أي أنها تقوم ببعض مهامها وفق الصلاحيات المخولة لها و تبعا للبرنامج العام التي تسير عليه،وقد تم إنشاؤها عام 1971 بعدما كانت ولاية المدية تندرج ضمن مديرية البليدة،ويقع مقرها بمركز بلدية المدية.

وبهذا فإن المؤسسة الأم حققت هدف تقريب الخدمة إلى المستهلك (الاتصال بها يكون مباشر)

الفرع الثاني: مهام مديرية التوزيع المدية:

- استقلالية و صيانة توزيع الكهرباء في منطقة الخدمة(ولاية المدية)
- تطوير الشبكة لتمكين وصل الزبائن والمنتجين الذين يطلبون الطاقة الكهربائية أو الغازية.
- فعالية و سلامة الشبكة.
- التوازن بين العرض و الطلب.
- ضمان جودة الخدمة.
- الامتثال للأنظمة التقنية والنظافة، والأمن، وحماية البيئة.
- تسويق الكهرباء والغاز.

المطلب الثالث: تحليل الهيكل التنظيمي للمديرية

تضم المديرية الجهوية للتوزيع بالمدية 08 أقسام رئيسية بالإضافة إلى المصالح المساعدة والفرعية ونذكر فيما يلي:

مديرية المركز: يعتبر المسؤول الأول على جميع العمليات المتعلقة بتسيير وتنظيم المديرية.

[1] وثائق من أرشيف شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع المدية.

الأمانة: تهتم بمتابعة البريد والمواصلات بالإضافة إلى عملية التنسيق بين المدير العام ومختلف رؤساء الأقسام.

المكلف بالشؤون القانونية: يتابع الأمور القانونية للمؤسسة ويمثلها أمام الهيئات القانونية.

مهندس السلامة: مكلف بالسلامة الوظيفية، أي سلامة العمال أثناء العمل.

المكلف بالأمن الداخلي: يقوم بحفظ الأمن داخل المديرية وتنظيم الزوار المتعاملين.

الأقسام: تنقسم المديرية إلى (07) أقسام أساسية وهي:

قسم المالية والمحاسبة: تم استحداث هذا القسم حديثا منذ 2006، ومهامه:

- محاسبة الإيرادات.
- محاسبة الأجور والرواتب.
- التسجيل المحاسبي.
- متابعة كل الشؤون المالية.
- متابعة ديون ومصاريف المؤسسة.

قسم تسيير أنظمة المعلوماتية: يعد إنشاء هذا المركز ضمن إدخال المعلوماتية إلى جميع التعاملات داخل المؤسسة وتوكل إليه مهمة تجميع المعلومات العامة والخاصة بالمؤسسة وزبائنها وتبويبها من أجل حفظها وسهولة الاضطلاع عليها.

قسم الموارد البشرية: يهتم بتسيير شؤون الموظفين وكل ما يتعلق بحياتهم المهنية منذ توظفيهم داخل المركز بما في ذلك من: تكوين، أجور، ترقية، تقاعد، طلب عمل "التوظيف"...الخ، فيتم تكوين بطاقة العامل التي تحتوي على كل ما يخص العامل إلى غاية خروجه من المنظمة، ويبلغ عدد العمال بالمديرية الجهوية للمدية 407 عاملا في سنة 2008.

قسم الدراسات والأشغال: تتكفل هذه المصلحة بدراسة لكافة الأشغال المتعلقة بعملية توصيل الكهرباء والغاز للزبون من حيث الكمية التكلفة وتحديد المسافة بين الزبون والشبكة، فتحرر الذي يشمل كل ما يتعلق بدراسة التي قمت بها أو تشمل التخطيط كل plan d'étude دراسة كل البلديات والولاية.

- قسم العلاقات التجارية: تهتم بتسيير طلبات الزبائن، وهي وصل الزبون والمنظمة وتضم 06 مصالح مزرعة عبر تراب الولاية وهي:

- المصلحة التجارية للمدية.
- المصلحة جارية للبرواقية.
- المصلحة التجارية لقصر البخاري.
- المصلحة التجارة لبني سليمان.
- المصلحة التجارة لتابلاط.

- المصلحة التجارية لعين بوسيف[1].

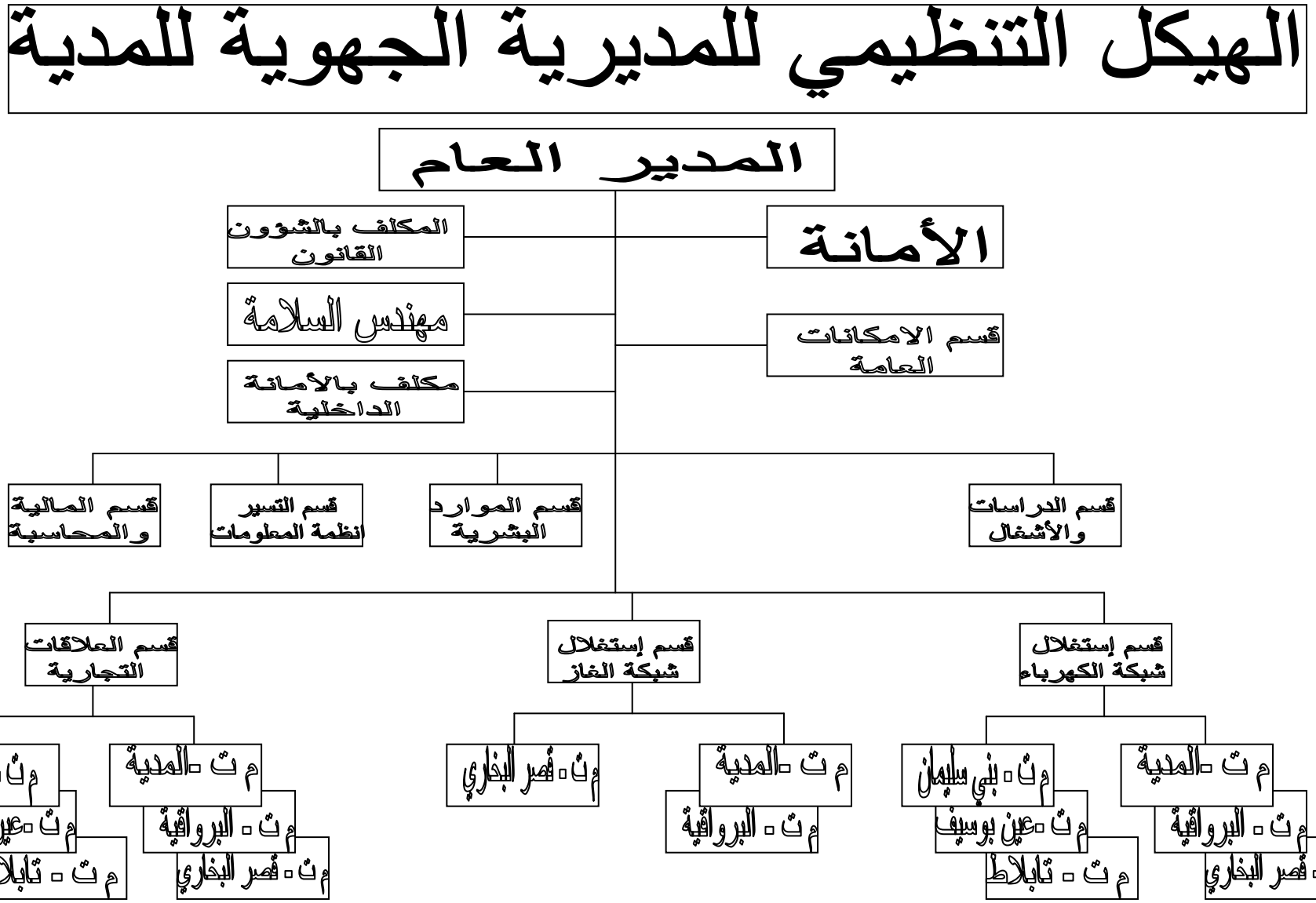
- قسم استغلال شبكات: وهي المسؤولة عن تسيير شبكات التوزيع "الكهرباء، الغاز" وعن صيانتها على المدى استمرار في التوزيع كما ونوعا مع احترام المعايير المعترف بها بين المهام التي تمارسها هذه المصلحة نذكر:

- اكتشاف أي خلل على مستوى شبكة التوزيع للغاز يؤدي إلى تسربه.
- مراقبة المحولات الكهربائية، وتموين الوكالات بأجهزة القياس.
- إصلاح أي عطب في العدادات (الكهرباء والغاز)

- قسم الإمكانيات العامة: ويتم توفير كل الأجهزة المستعملة داخل المركز والوكالات التابعة له، مثل: المكاتب، سيارات، أجهزة الإعلام الآلي، معدات العمل [2].

[1] وثائق من أرشيف شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع المدية.
[2] وثائق من أرشيف شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع المدية.

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للمدية



المصدر: وثائق من أرشيف شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع المدية.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية الإلكترونية للبيانات (المدخلات)

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم البيانات المحاسبية التي تقوم شركة الكهرباء والغاز بمعالجتها إلكترونيًا وفق برامج الإعلام الآلي (إلكترونيًا)من خلال برنامج خاص يسمى "Hissab" مبتكر من طرف شركة ELITوهي فرع من فروع مجمع سونلغاز، وهذا حسب ما قدم لنا من خلال الزيارة الميدانية حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى 03 مطالب هي كالآتي:

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية الإلكترونية لرواتب الموظفين

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية الإلكترونية للتثبيتات غير الجارية

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية الإلكترونية للتثبيتات الجارية (المخزونات)

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية الإلكترونية لرواتب الموظفين

في مؤسسة سونلغاز الأجور تحسب وتعالج في قسم الموارد البشرية في برنامج خاص بها، وترسل لقسم المحاسبة من أجل التأكيد والمخالصة، ويتم هذا ضمن برنامج اسمه NOVA خاص بالموظفين، هذا البرنامج يخص قسم الموارد البشرية.

أما فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للأجور في قسم المالية والمحاسبة فتتم ضمن برنامج "Hissab".

فبعد إتمام قسم الموارد البشرية لعملية معالجة الأجور تقوم بإرسالها إلى مصلحة المحاسبة من برنامج NOVA إلى برنامج HISSAB، فبعدها يقوم المحاسب المكلف بالمعالجة المحاسبية بالدخول إلى البرنامج HISSAB ← المحاسبة العامة ←تسيير.

يجد Interface NOVA Auto ينقر عليها ويحمل الملف فبعدها تتحول الكلمات من Indisponible (غير موجود) إلى Disponible (موجود) إلى كلمة Intégré (مدمج) وبعدها يقوم بعملية التأكيد بالضغط على زر Validé (تأكيد).

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية الإلكترونية للتثبيتات غير الجارية

في مؤسسة سونلغاز تطبق المحاسبة العامة فبعد إنشاء أو القيام بأشغال معينة أو اقتناء معدات وآلات وحصول المحاسب على الوثائق اللازمة لذلك، يقوم بدراسة الملف وتفتيشه جيّدًا وبعد ذلك يقوم بتسجيله محاسبيًا وذلك من خلال البرنامج الخاص بالعمليات المحاسبية الذي يسمى HISSAB.

فبعد الدخول في هذا البرنامج بتسجيل اسمه وكلمة المرور الخاصة به يجد ستة برامج كل برنامج وله خصوصياته[7].

[7] شركة سونلغاز المدية.

فيدخل في برنامج (Module) المحاسبة العامة (Comptabilité générale)، فهناك يستطيع القيام بالعمليات المحاسبية في يومية مساعدة مسودة، وعند إتمامه العمليات في نهاية اليوم، يقوم بإبلاغ المحاسبة من أجل مراقبتها وتأكيدها فتكون العملية كما يلي:

من حـ/ 21882 ← 2,931,956,12

حـ/ 445085 ← 557,071,66

إلى: حـ/ 40408223 ← 3489027,28

هذه العمليات تتم في مصلحة الاستغلال المحاسبي في قسم المالية والمحاسبة.

فبعد الانتهاء من هذه العملية المحاسبية يتم إرسالها إلى مصلحة المالية من أجل المخالصة.

في مصلحة المالية تعالج وتنجز الأوامر بالدفع الخاصة بهذه الفواتير بعد مراقبتها جيّدًا، وينجز المحاسب الآمر بالدفع كذلك من برنامج Hissab بعد دخوله في برنامج Module Gestion des règlement.

وبعد إتمام إجراءات المخالصة لأوامر الدفع تقوم مصلحة المالية بإعادة إرسال الفواتير الخاصة بالموردين من أجل إتمام العمليات المحاسبية اللازمة بإجراء قيد البنك.

من حـ/ 404 ← 3489027,28

إلى حـ/ 512 ← 348927,28

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية الإلكترونية للتثبيتات الجارية (المخزونات)

في مؤسسة سونلغاز تطبق المحاسبة العامة فبعد إنجاز والقيام بأشغال معينة أو شراء معدات وأدوات أو لوازم أخرى لمؤسسة سونلغاز، وحصول المحاسب على الوثائق اللازمة لذلك يقوم بدراسة الملف وتفتيشه جيدًا وبعد ذلك يقوم بتسجيل العمليات اللازمة محاسبيًا وذلك من خلال البرنامج الخاص بالعمليات المحاسبية الذي يسمى Hissab.

فبعد الدخول في هذا البرنامج بتسجيل اسمه وكلمة المرور الخاصة به يجد ستة برامج، كل برنامج وله خصوصياته وميزاته اللازمة بالقيام بعملية التسجيل والمحاسبة.

فيدخل في برنامج (Module) المحاسبة العامة، (Comptabilité générale) فهناك يستطيع القيام بالعمليات المحاسبية في يومية مساعدة مسودة وعند إتمامه العمليات في نهاية اليوم يقوم بمراجعتها.

يقوم بإبلاغ إطار المحاسبة من أجل مراقبتها وتأكيدها.

فتكون العمليات المحاسبية كما يلي[8]:

[8] شركة سونلغاز المدية.

من حـ/ 381822 ← 20050,00

حـ/ 445083 ← 3809,50

إلى حـ/ 4013822 ← 23859,50

استهلاك:

من حـ/ 60 ← 20050,00

إلى حـ/ 381 ← 20050,00

التسديد:

4013822 ← 23859,50

512 ← 23859,50

هذه العمليات تتم في مصلحة الاستغلال المحاسبي في قسم المالية والمحاسبة.

فبعد الانتهاء من هذه العملية المحاسبية يتم إرسالها إلى مصلحة المالية من أجل المخالصة.

في مصلحة المالية تعالج وتنجز الأوامر بالدفع الخاصة بهذه الفواتير بعد مراقبتها جيدًا، وينجز المحاسب الأمر بالدفع كذلك من برنامج HISSAB بعد دخوله في برنامج (Module) Gestion des réglements.

وبعد إتمام إجراءات المخالصة لأوامر الدفع تقوم مصلحة المالية بإعادة إرسال الفواتير الخاصة بالموردين من أجل إتمام عمليات المحاسبة بإجراء قيد البنك.

حـ/ 401 ← 23859,50

حـ/ 512 ← 23859,50

بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها لدى شركة الكهرباء والغاز وجد أن شركة سونلغاز تقوم بمعالجة البيانات المحاسبية وفق برامج الإعلام الآلي (إلكتروني) وهذا بالنسبة لكل الرواتب والأجور ببرنامج ENOVA، وبالنسبة للتثبيتات غير الجارية تعالج بواسطة Module Gestion des règlements

بالنسبة للتثبيتات الجارية مشتريات تعالج بواسطة Module Gestion des règlements.

المبحث الثالث: القوائم المالية المفصح عنها من طرف شركة الكهرباء والغاز

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم القوائم المفصح عنها من طرف شركة الكهرباء والغاز وفق برامج إعلام آلي حسب ما قدم لنا من الزيارة الميدانية بالنسبة للإفصاح عن طريق الميزانية (الأصول والخصوم) والإفصاح بواسطة قائمة الدخل (جدول التدفقات النّقدية)[9].

[9] شركة سونلغاز المدية.

المطلب الأول: الإفصاح عن طريق الميزانية

أولا: بالنسبة للأصول:

بشأن سونلغاز هي شركة اقتصادية وتجارية فهي تستخدم المحاسبة العامة لاستخراج ميزانياتها، والتي هي كالعادة الجانب الأصول والجانب الخصوم.

والمعلومات المدرجة والمستخرجة من البرنامج الخاص للمحاسبة العامة وتمكنها من الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأنشطة المتعددة، والعمليات التي تقوم بها من خلال الدورة المحاسبية للسنة المالية، ومنه فنجد أن شركة تقوم بالإفصاح من جانب الأصول يكو كالآتي:

1- المبالغ الإجمالية لكل بيان المدرج داخل الميزانية للسنة الحالية

2- المؤونات والاهتلاكات الخاصة بكل بيان يتوجب اهتلاكه للسنة الحالية.

3- المبالغ الصافية للسنة السابقة n.

5- الملاحظات المسجلة لتصحيح وتدارك الأخطاء من خلال الميزانية n-1.

ومن خلال هذه الدراسة للميزانية من جانب الأصول، نستطيع معرفة ومقارنة الفروقات والعمليات التي قامت بها المؤسسة بين السنة المالية (n) والسنة السابقة (n-1) ومدى مصداقيتها وشفافيتها داخل شركة سونلغاز.

ثانيا: بالنسبة لجانب الخصوم:

ومن جانب الخصوم يكون الإفصاح كالآتي:

1- المبالغ الصافية للسنة (n) لجميع الخصوم.

2- المبالغ الصافية للسنة السابقة (n-1) لجميع الخصوم.

3- الملاحظات المدوية لتصحيح وتدارك الأخطاء من خلال الميزانية.

ومن خلال هذه الدراية للميزانية من جانب الخصوم، نستطيع الوصول إلى معرفة ومقارنة الفروقات الحاصلة بين السنوات المالية.

السنة الحالية (n) والسنة السابقة (n-1) ومنه يمكننا الوصول من خلال الدراسة إلى مصداقية وشفافية المعلومات المراد الإفصاح عنها بموثوقية تامة.

ومن خلال دراستنا هذه وتعرفنا على أن شركة سونلغاز –المدية- البرنامج برنامج خاص بالمحاسبة لمعالجة العمليات اليومية وهذا البرنامج يتميز بخصائص الموثوقية والمصداقية الملائمة مع النظام المحاسبية المالي SCF الجديد، يعتمد على الإعلام الآلي والشبكية "ريزو".

فالميزانية المستخرجة منه لا يمكن تغيير المعلومات أو محوها أو استبدالها بطرق أخرى غير قانونية وغير معمول بها[10].

وهذا ما يؤدي بنا إلى القول أن الإفصاح في شركة سونلغاز –المدية- عن طريق الميزانية تكون بمصداقية تامة وشفافية وملائمة وذات جودة عالية ولا يمكن تغييرها أو تحريفها، بطريقة سهلة ومتاحة لكل شخص، لأن الدخول للبرنامج الخاص بالمحاسبة لشركة يكون عن طريق اسم المحاسب أو الإطار المحاسب أي بصفة عامة لمستخدمي قسم المحاسبة والمالية فقط عن طريق إدخال اسم المستخدم وكلمة السر الخاصة به.

المطلب الثاني: الإفصاح بواسطة قائمة الدخل "جدول تدفقات الخزينة"

من خلال تربصنا التطبيقي لشركة سونلغاز –المدية- توصلنا إلى أن شركة سونلغاز –المدية- لها برنامج خاص بالمحاسبة وهذا ما يؤهلها لأن تكون شركة ذات مصداقية في معلوماتها المفصح عنها، فبعد دراستنا للميزانية والإفصاح بواسطتها سنتطرق في هذا المطلب إلى الإفصاح بواسطة قائمة الدخل –جدول التدفقات الخزينة- فمن خلال الملحق رقم 03: الخاص بجدول تدفقات الخزينة –الطريقة المباشرة- تبين لنا أن المعلومات المدرجة في هذا الجدول تخص السنة الحالية (n) والسنة السابقة (n-1) وإطار خاص بالملاحظات من أجل التصحيح.

وهذا الجدول يستخرج كذلك من البرنامج الخاص بالمحاسبة السابق ذكره وهذا الجدول يعبر عن سيولة المدخلات والمخرجات الحقيقية للشركة خلال سنة مالية معينة، ولا يمكن تغير أو تحريف أو شطب معلومة من هذه المعلومات المدرجة والمدونة داخل هذا الجدول لأنها تستخرج بطريقة آلية حديثة لا وجود للقلم والممحاة أو شيء من هذا القبيل L'Effaceur.

من خلال تربصنا التطبيقي المجرى في شركة سونلغاز –المدية- وبعد حصولنا على الميزانية وجدول تدفقات الخزينة ومعرفة طريقة تدوين واستخراج المعلومات المحاسبية في الشركة يكون عن طريق برنامج خاص بالمحاسبة تبين لنا أن الشركة تقوم بالإفصاح بواسطة قوائمها المالية وميزانيتها وجداولها بطريقة قانونية وواضحة وملاءمة وموثوقية وذات مصداقية وشفافية عالية، وهذا لعدم تغييرها أو تحريفها من أي كان بعد استخراجها.

[10] شركة سونلغاز المدية.

خلاصة:

بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها في شركة الكهرباء والغاز "المدية" في مصلحة المحاسبة والمالية وبعد مقابلتنا برؤساء المصالح المكلفون بتسيير العمليات المالية والمحاسبية التيتقوم بها شركة كهرباء والغاز، توصلنا إلى أن عملية تسجيل البيانات "المدخلات المحاسبية"، وفق برامج الإعلام الآلي:

- تعالج الأجور الموظفين والعمال وفق برنامج NOVA
- تعالج التثبيتات غير الجارية والجارية بواسطة Module Gestion des règlement
- وتوصلنا إلى القوائم المالية المفصح عنها وذلك:

* بالإفصاح عن طريق الميزانية
* الإفصاح بواسطة قائمة الدخل "جدول التدفقات النقدية".

خاتمة

خاتمة عامة:

لقد أصبحت مهنة المحاسبة الآن تلعب دورًا فعالاً في حماية المؤسسة خصوصًا في ظل العلاقة الوطيدة بينهما وبين مختلف المستخدمين لمخرجاتها، المتمثلة في القوائم المالية، ونظرًا لأن المحاسبة وسيلة ليست غاية في حد ذاتها، حيث نشأت وتطورت كمردود طبيعي حتمي لتطور العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية السائدة على مدى العصور، والتي تطورت معها الحاجة إلى المعلومات المالية عن طريق الإفصاح عنها، للوفاء بمتطلبات مستخدميها.

وفي ضوء التطور التكنولوجي للحاسبات الإلكترونية وإمكانياتها الهائلة في التعامل مع مختلف البيانات من خلال برمجيات تعتمد على وسائل وتقنيات المعلومات، أتيحت إمكانية المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية والتي سهلت التحكم في تلك البيانات بالمقارنة مع التشغيل اليدوي الذي يعتمد على الإمكانيات المحصورة في العنصر البشري، فقد نشأ نوع من الحتمية لدول أعمال المؤسسة في عالم الحاسوب الآلي بحثا عن برمجيات تتخصص في مجال نظام المعلومات المحاسبية والتي تسمح بتشغيل أفضل لبياناتها المالية.

على الرغم من ازدياد الاهتمام بموضوع الإفصاح عن التقارير المحاسبية الإلكترونية على شبكة الإنترنت في الآونة الأخيرة، إلا أن موضوع حماية البيانات من الأمور الواجب الاهتمام بها أيضًا، وذلك من خلال كافة مراحل إعداد نظم المعلومات المحاسبية حيث أن أخذ المعلومات والبيانات والمعلومات أصبح من أهم عناصر الرقابة الواجب تطبيقها على المعلومات من خلال التخطيط المستمر لدورة حياة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة،وقد يصاحب النشر الإلكتروني للبيانات والقوائم المالية العديد من المشاكل منها المشكلات التي يمكن أن تطرأ نتيجة استخدام شبكة الإنترنت في مختلف المجالات بصورة عامة، فإن بروز هذه المشكلات وتأثيرها في تقرير فاعلية نظم المعلومات المحاسبية يمثل عاملا مهما لأخذها بعين الاعتبار ودراستها وتحليل مخاطرها.

نتائج الدراسة:

أولا: نتائج الدراسة النظرية:

- نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية مجموعة من الأجزاء المتكاملة والمترابطة صنعت ونظمت لمعالجة البيانات إلكترونيًا.

- لنظام المعلومات المحاسبية دور عام في المؤسسة حيث يوفر المعلومات لعدة أطراف خاصة الإدارة، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

- إن التطور الهائل الذي حصل في تكنولوجيا المعلومات على المستوى الدولي أدى إلى انتقال الإفصاح المحاسبي من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الإلكتروني في العديد من الدول من بينها الجزائر.

- في ظل النمو السريع والمتزايد في استخدام شبكة الاتصالات الدولية الإنترنت بدأت العديد من الشركات في مختلف دول العالم إدراك أهمية استخدام هذه الشبكة كأداة لتوزيع قوائمها المالية للاستفادة من الإمكانيات التكنولوجيا الهائلة في سرعة انتشار المعلومات، مما أدى إلى تنامي ظاهرة الإفصاح الإلكتروني على المستوى العالمي وتحول بيئة التقرير المالي من البيئة الورقية إلى البيئة الإلكترونية.

- على الرغم من العديد من المزايا التي يحققها الإفصاح الإلكتروني سواء على مستوى الشركات أو على مستوى مستخدمي القوائم المالية، إلا أنه في الوقت ذاته يعاني من مجموعة من المشاكل والتحديات ذات الانعكاسات الخطيرة على مهنة المحاسبة والتي تواجه بيئة الأعمال تجاه الثقة بالمعلومات المالية المنشورة إلكترونيًا ومصداقيتها لدى المستخدمين.

- الإفصاح الإلكتروني لا يتطلب وجود محاسبة إلكترونية، فمن الممكن إدخال مخرجات المحاسبة اليدوية إلى الشبكة الدولية عن طريق الكمبيوتر ولكن الواقع يشير إلى أنه من غير المعقول أن تفصح شركة إلكترونيا وهي لا تستخدم محاسبة إلكترونية.

- الإفصاح الإلكتروني لا يتطلب وجود محاسبة إلكترونية، فمن الممكن إدخال مخرجات المحاسبة اليدوية إلى الشبكة الدولية عن طريق الكمبيوتر ولكن الواقع يشير إلى أنه من غير المعقول أن تفصح شركة إلكترونيا وهي لا تستخدم محاسبة إلكترونية.

- تمتلك لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة إمكانيات متطورة تجعلها اللغة الإلكترونية الأولى.

- تساعد لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة على سرعة تحليل البيانات المالية وانخفاض تكلفة تبادلها.

- تساهم لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة في تطوير جودة عملية التدقيق باستخدام البرامج والتطبيقات الإلكترونية.

- تعد لغة التقارير الموسعة XBRL مهمة جدا باعتبارها أداة تسمح بتحقيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال تحقيق فوائد ومزايا عديدة كخفض معالجة البيانات، وإعداد التقارير المالية باستهلاك ورق أقل، فالتقارير الإلكترونية صديقة البيئة، وخفض الوقت المطلوب لأداء مهام المحاسبة.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة "سونلغاز فرع المدية" توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- تكون طريقة معالجة البيانات "المدخلات" ببرامج مدعمة ومتخصصة مثل برامج رواتب الموظفين "NOVA"، وبرامج التثبيتات غير الجارية والتثبيتات الجارية "المخزونات" "Module" Gestion des réglements.

- تساهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على الإفصاح الإلكتروني.

- المؤسسة تقوم بتشجيع العاملين على الإفصاح من أجل تجنب الوقوع في أخطاء.

- التزام مؤسسة سونلغاز بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي كما أشارت النتائج بالمساهمة في الاستقرار المالي في المؤسسة.

التوصيات:

من خلال الدراسة يمكن الوصول إلى التوصيات التالية:

- إن حداثة عهد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر يوجب الاهتمام به ونشر هاته الثقافة بين مختلف الأطراف ذوي العلاقة.

- مواكبة التغيير الحاصل في مجال الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بإصدار قوانين تتلاءم وتعزز مجال المحاسبة الإلكترونية عامة والإفصاح المحاسبي الإلكتروني خاصة.

- تنظيم وضبط مجال المعلوماتية للحد من مخاطر الأمن المعلوماتي والقرصنة التي لها آثار جد سلبية على مصداقية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

- عقد مؤتمرات وندوات ودورات تدريبية التي من شأنها تعزيز الاطلاع على آخر المستجدات فيما يخص الإفصاح الإلكتروني.

- اهتمام السلطات المسؤولة عن التنظيم المحاسبي في الجزائر على العمال إصدار قاعدة محاسبية لتطوير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بالمؤسسات الجزائرية.

- بناء آليات إعداد القوائم المالية الختامية بالاعتماد على لغة XBRL والتي تتيح للمحاسبة عرض بنود تلك القوائم بشكل متوازن والإفصاح عن السياسات المحاسبية المعتمدة فيها وتوصيلها إلكترونيًا بصيغة تسهل من استخدام تقنيات المعلومات في هذا الغرض بكفاءة وفاعلية.

- تدريس نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالجامعات بهدف التأهيل العلمي للقائمين على العمل المحاسبي في المستقبل.

- وضع برامج تدريب دورية تتلاءم مع تطورات تقنيات المعلومات الحديثة بكافة المؤسسة بهدف تقليل مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1- رميدي عبد الوهاب، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الطبعة الأولى.

2- وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة، الجزء الأول، من المنشورات العربية المفتوحة في الدنمارك.

رضوان محمد العناني، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2000.

3- أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999.

4- خالد صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، سنة 2003.

5- أمير عبد الله ومحزة بشير أو عاصي، أساسا المحاسبة وطرقها، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

6-ةمحمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات الناشر، المكتب الجامعي الحديث، الجزء الأول، سنة 2008.

7- هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2010.

8- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009.

9- عبد الحي عبد الحي مرعلي، وعطية عبد الحي مرعي، أساسيات المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.

10- عطية عبد الحي مرعي، أساسيات المحاسبة المالية من منظور المعايير الدولية، الجزء الأول، أو الخير للطباعة والنشر، مصر، 2009.

11- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة، دار النشر جليطي، الجزائر، 2009.

12- عوض منصور ومحمد أبو النور، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر، ط2، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

13- طارق عبد العال حماد، التحليل الفني للأوراق المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

14- وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة، مشكل القياس المحاسبي، دار جنين، الأردن، 2007.

15- بكر إبراهيم محمود، نضال عزيز مهدي، دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، الجامعة المستنصرية، العراق.

الرسائل الجامعية:

16- علي قاسم حميد المعمار، تقويم دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة حالة في الشركة العامة للصناعات الصوفية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

17- علي فاضل خليل الموسوي، نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ودوره في تعزيز أمن المعلومات المالية، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير علوم في المحاسبة.

18- برهان صباح الحلو، أثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2000.

19- مجدي أحمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة –دراسة ميدانية على الشركات السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، بدون سنة.

20- حجازي مسعودة، الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل نظام الرقابة في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط فرع المدية-، مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة المدية، 2014-2015.

21- بلحياني خديجة، أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير –وحدة المدية- للفترة 2011-2013، مذكرة ماستر، جامعة المدية، 2014-2015.

المداخلات:

22- مريم خلج، كريمة فلاح، قاضي نجاة، الإفصاح المحاسبي ودوره في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية مداخلة الملتقى العلمي الوطني الثاني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرّقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2018.

23- محمد طرشي، إيمان يخلق، لغة XBRL كأداة للإفصاح الإلكتروني مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2018/04/19.

24- عيسى زين، أنور عيدة، التحديات التي تواجه مهنة التدقيق والأساليب الأساسية للحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2008.

25- عيادي عبد القادر، كانم صليحة، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية مداخلة الملتقى الوطني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2018.

26- زين عبد المالك، بلول محمد الصالح، دور لغة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، XBRL في تحسين جودة المعلومات المالية مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2018.

27- سمارة ياقوتة، بلهتات أسماء، الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية والتقارير المالية باستخدام لغة التقرير المالي الإلكتروني الموسع XBRL مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2018.

28- بن نابي حسن، لغة XBRL للإفصاح الإلكتروني وإدارة المعلومات مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2018.

29- محمد طرشي، إيمان يخلف، لغة XBRL كأداة للإفصاح الإلكتروني مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2018.

30- خروبي يوسف، خالد مقدم، التوجه العالمي نحو تبني لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول تطور ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 19 أفريل 2018.

القوانين والمراسيم:

31- الجريدة الرسمية العدد 74 المادة 3 من قانون 7-11 المتضمن قانون النظام المالي، الصادر في 26 نوفمبر 2007.

الملاحق